دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة
State of Palestine
Ministry Of Women's Affairs

الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2025-2027

"المساواة، التنمية، الأمن والسلم"

كانون أول 2025

قائمة المحتويات

القسم الأول، المقدمة, الالتزامات والشركاء 3

1.1.تمهيد, تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حق والتزام انساني وطني اقليمي وأممي 3

1.2. منهج تشاركي توافقي في اعداد الاستراتيجية..... 4

القسم الثاني، تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2024 6

2.1. السياق العام عامل سحب ودفع لجهود تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 6

2.2. القضايا والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..... 8

2.2.1. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا يعكس مستواها التعليمي، ودورها الاقتصادي..... 8

2.2.2. العنف مركب ثلاثي الأبعاد (الاحتلال، المجتمع، الاسرة) يحد من المشاركة الفاعلة للنساء وانتهاك لحقوق المرأة المكفولة..... 11

2.2.3. انتهاكات اسرائيل للقانون الانساني الدولي والقانون الدولي واجندة المرأة والسلام والأمن 12

2.2.4. المشاركة السياسية للمرأة غاية ووسيلة، لا تتناسب مع امكانيات المرأة الفلسطينية. 15

2.2.5. محدودية الشمول والوصول العادل الى خدمات عامة نوعية وميسورة وخاصة في المناطق الاقل حظاً. 17

2.3. نتائج وانجازات ودورس مستفادة عبر قطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة2019-2024..... 18

القسم الثالث، الرؤية والأولويات الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..... 23

3.1 الرؤيا عبر القطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة..... 23

3.2. الأولويات عبر قطاعية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 24

3.3 شركاء نحو التغيير: التزامات وأدوات المؤسسات والهيئات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية نحو الأولويات . . 26

3.4. تدابير التنسيق مع الشركاء لضمان الوصول للنتائج..... 28

3.5.دور وزارة شؤون المرأة في تسريع الوصول للنتائج 29

القسم الرابع، الأهداف والنتائج الإستراتيجية ومسار العمل الاستراتيجي 31

4.1.مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية..... 31

4.2. مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها. 32

4.3. مسار القضاء على العنف ضد المرأة 33

4.4. مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار 33

4.5. مأسسة الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية..... 34

4.6. تقاطعات المسار مع البرنامج الوطني للتنمية والتطوير واهداف التنمية المستدامة. 34

القسم الخامس: التدخلات السياساتية والمشاريع والموازنة التقديرية 36

5.1. التدخلات السياساتية والمشاريع 36

5.2. نظرة عامة للموازنة..... 42

القسم السادس، تدابير المتابعة والتقييم لادارة الاستراتيجية 44

القسم السادس: الجداول 46

الجدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير 46

الجدول (أ-2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة 46

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية..... 46

الجدول (ج): نظرة عامة الموازنة 2025 - 2027 46

القسم الأول، المقدمة, الالتزامات والشركاء

1.1 تمهيد, تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حق والتزام انساني وطني اقليمي وأممي

نصت وثيقة **إعلان الاستقلال الفلسطيني**، 1988، "بأن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وأكدت على العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون، والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون".

أكد أيضاً **القانون الأساسي لدولة فلسطين** على الحقوق والحريات العامة، ونص على "ان الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، وأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، والعمل دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، وان لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة. كما اكد القانون الأساسي على ان التعليم، والعمل، والمشاركة في الحياة السياسية، والتقاضي، حق لكل مواطن، وتنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية، وكفل حق التنظيم النقابي، وأن رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني".

توحدت نساء فلسطين في الوطن والشتات، ممثلات في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، و الاطر والمؤسسات والمراكز النسوية وبدعم من وزارة شؤون المراة في الرؤيا التوافقية حول ضرور القضاء على كافة اشكال التمييز وضمان المساواة في جميع القوانين والتشريعات الفلسطينية، وذلك بموجب **وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية** المرجع الاساسي للجميع. وقد حددت الوثيقة رزمة من المطالب في مجال الحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الجنائية، والحقوق المتعلقة بالاهلية المدنية والاحوال الشخصية.

تجسد دولة فلسطين التزامًا نحو تعزيز المساواة وتمكين المرأة ، من خلال تبنيها مجموعة من الاتفاقيات والمعايير الدولية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. تشمل هذه الاتفاقيات **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** ، و**إعلان ومنهاج عمل بيجين1995)** . وفي سياق عالمي، تلتزم دولة فلسطين طوعاً في **اهداف التنمية المستدامة للامم المتحدة وخاصة الهدف الخامس** الرامي الى تحقيق مجموعة من الغايات المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين في المجالات المختلفة وخاصة الحد من العنف والمشاركة السياسية والتمكين الاقتصادي.

شاركت دولة فلسطين في اعمال المؤتمر الرفيع المستوى والذي انعقد في مسقط، في 9 كانون الثاني 2024، **ونتج عنه اعلان مسقط حول التقدم المحرز في تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً:في المنطقة العربية والذي التزمت**

به دولة فلسطين، حيث نص الاعلان على 4 أولويات اساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للخمس سنوات القادمة، وهي:

1.ترسيخ دور المرأة العربية في مراكز القيادة السياسية وتعزيز مشاركتها الفاعلة في صناعة القرار، بما يمهد الطريق لتحقيق تمكين سياسي شامل ومستدام.

2. تجديد الالتزام بمناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية وتعزيز الجهود للوصول الى استجابة شاملة تعالج كافة اشكاله.

3. تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز فرص العدالة والتمكين.

4. تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية كقوة دافعة للتغيير الشامل والنمو المستدام

1.2. منهج تشاركي توافقي في اعداد الاستراتيجية

اعتمدت فريق التخطيط وادارة الموازنة، والادارة العامة للتخطيط و السياسات وابحاث النوع الاجتماعي، والمستشارين في وزارة شؤون المرأة المسودة الثانية من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024-2029، والتي تم اعدادها قبل تجميد العمل في الاستراتيجيات الوطنية من قبل مجلس الوزراء في نهاية العام 2023 كاساس في عملية التخطيط للفترة الزمنية 2025-2027 بموجب التكليف من مجلس الوزراء وبناء على التعليمات التي صدرت من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

استندت الادارة العامة للتخطيط والسياسات السياسات وابحاث النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة وبتوجيه من مجموعة الت4خطيط والموازنة على مراجعة التقارير والدراسات الحديثة وخاصة الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة والشركاء و 5 لقاءات تشاورية مع الشركاء لمراجعة القضايا والأولويات والتوافق على التدخلات السياساتية في مسارات العمل وتحديد المخرجات والمسؤوليات، حيث تم تنظيم الورش ومجموعات النقاش التالية:

1. ورشة عمل بعنوان: "المرأة في الريادة وبناء الاقتصاد" ، وشارك فيها اكثر من 200 مشارك ومشاركة من الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، ووشة عمل بعنوان الاقتصاد الجامع وشارك فيها 86 من ممثلين وممثلات المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

2. عقد ورشة عمل خاصة في محاور العمل 1. الحد من العنف ضد المرأة، 2.مأسسة وتعميم قضايا المساواة في النوع الاجتماعي، 3.المشاركة السياسية للمرأة، وذلك مراجعة النتائج والتدخلات السياساتية ذات الاولوية والتوافق على المخرجات والمسؤوليات، شارك في الورشة 29 ممثل وممثلة للمؤسسات الشريكة.

3. عقد ورشة مشاورات خاصة مع لجنة أجندة المرأة والسلام والأمن الخاصة بقرار 1325، حيث شاركة فيها 27 مشاركة ومشاركة ناقشت ايضاً التدخلات والمخرجات ذات العلاقة في محور العمل.

4. عقد اجتماع خاص في مجموعة العمل القطاعية للنوع الاجتماعي– سكرتيريا تنسيق المساعدات الدولية(اللاكس)، والتي شارك فيها 27 من ممثلين وممثلين المؤسسات الدولية والاممية والوطنية الاعضاء في المجموعة، حيث استعرض اللقاء محاور عمل الاستراتيجية ومسار العمل .

5. عقد لقاء مشاورات مع اللجنة الاستشارية الأمنية التي تضم وحدات النوع الاجتماعي ومسؤولات ومسؤولي ملفات وحدات النوع الاجتماعي وشارك في اللقاء الخاص في نقاش الأولويات والمسار الاستراتيجي 16 مشاركة ومشارك.

6. اعداد المسودة الاولى لوثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2024–2029، حسب تعليمات الدليل الصادر عن مكتب رئيس الوزراء.

7. دراسة التقاطعات والألتزامات نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بناء على الاتفاقيات والخطط والبرامج والتوصيات ذات العلاقة على الصعيد الأممي والعربي والوطني والاستراتيجيات الفرعية المعتمدة وطنياً منها الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية 2023–2030 التي اقرها مجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين،"للأعوام 2023–2030"، الخطة الوطنية الثانية" المرأة والسلام والأمن في فلسطين.

8. قامت الادارة العامة للتخطيط و السياسات وابحاث النوع الاجتماعي، والمستشارين، وفريق التخطيط وادارة الموازنة بمراجعة وتعديل الوثيقة ورفعها الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي لابداء الملاحظات

9. قامت الادارة العامة للتخطيط والسياسات وفريق التخطيط وادارة الموازنة بالعمل على تعديل الوثيقة وفق ملاحظات وزارة التخطيط والتعاون الدولي ورفع المسودة المعدلة

10. اقر مجلس الوزراء في جلسته ..... الاستراتيجية .

القسم الثاني، تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2024

يستعرض هذا القسم النتائج الاساسية التي تتعلق في الوضع القائم من حيث اهم العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تعزيز المساواة وتمكين المرأة الفلسطينية، واهم القضايا والفجوات الحالية ذات العلاقة وتقييم النتائج التي كان مخطط انجازها في الدورات البرنامجية من 2017-2024، وتحديد الدروس المستفادة من عمل وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة لتبرير التوجهات الاستراتيجية التي يتم طرحها في الأقسام اللاحقة.

2.1. السياق العام عامل سحب ودفع لجهود تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رغم توقيع اتفاق وقف اطلاق النار في قطاع غزة الا ان ذلك لم ينهي جريمة الابادة الجماعية التي تشنها اسرائيل على قطاع غزة، او على الضفة الغربية، او القدس كما ان نتائج العدوان الاسرائيلي على مجمل حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية لا زالت في تصاعد. كما ان المرحلة الثانية والثالثة من الاتفاق لا تضمن وقف الحرب او الاعتداءات المستمرة سواء على الضفة الغربية او قطاع غزة. فلا يزال **يحد الاحتلال الاسرائيلي وعدوانه المستمر والمتزايد على الانسان، والارض، والحركة، وسيادة الدولة، ومواردها في قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس من الوصول الى النتائج المرجوة من الجهود والمبادرات المؤسساتية، والمجتمعية، والفردية والدولية، الرامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والنساء بشكل خاص وتقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية .**

ولا زالت اسرائيل تنتهك جميع القرارات والمواثيق الدولية التي تتعلق في حقوق الفلسطينيين، وتحكم سيطرتها على ما يقارب من 62% من الضفة الغربية، وما يقارب من 85% من مصادر المياه، فيما تقطع المستوطنات الإسرائيلية الضفة الغربية الى كنتونات منفصلة، والسيطرة على المعابر والحدود، والتوسع الاستيطاني، والحواجز الإسرائيلية التي تعيق الحركة ما بين محافظات الضفة الغربية. واشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذى صدر في شهر نوفمبر 2022 الى ان انهاء احتلال المنطقة المساه (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية سيمكن الشعب الفلسطيني من مضاعفة حجم اقتصاده.

استعرض جهاز الاحصاء الفلسطيني الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد مرور عام ونصف تقريبا على جريمة الابادة الجماعية التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، والتي شنت فيها حربا وحشية على قطاع غزة استهدفت البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية، وكذلك مناطق الضفة الغربية والقدس. حيث أشار الجهاز في تقريره الى انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة وانكماش حاد في القاعدة الإنتاجية للضفة الغربية، وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة. حيث تراجعت مساهمة قطاع غزه من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني إلى أقل من 5% بعد أن كانت تمثل حوالي 17% قبل السابع من أكتوبر، وتشير التقديرات الاولية الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بأكثر من 85% وحوالي 22% في الضفة الغربية ليتراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة الثلث مقارنة لما قبل السابع من أكتوبر، كما ارتفع معدل البطالة إلى 80% في قطاع غزة و35% في الضفة الغربية، وتراجعت بشكل حاد معظم الانشطة الاقتصادية، وقطاع الإنشاءات أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً، اوانخفضت بشكل حاد حركة التبادل التجاري من وإلى فلسطين[1].

[1] https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5845

تواجه حكومة دولة فلسطين أزمة مالية خانقة انعكست بشكل كبير على ارتفاع قيمة الدين العام وتراجع مستوى الخدمات العامة، مما أدى إلى تقويض جهود المؤسسات الرسمية والأهلية في تحقيق أهداف التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. جاءت هذه الأزمة في سياق تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% خلال عام 2023، إلى جانب الانهيار الحاد لمقومات الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، الذي سجل انخفاضًا غير مسبوق بنسبة 81.3% خلال الربع الرابع من العام نفسه. وقد أثر هذا التدهور بشكل مباشر على اقتصاد الضفة الغربية نتيجة السياسات الإسرائيلية المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي في قرصنة اموال الشعب الفلسطيني والعائدات الضريبية (المقاصة)

وفي التضييق، الإغلاقات، الاقتحامات المستمرة لمحافظات الضفة، ومنع دخول العاملين الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل. التراجع الحاد في الدعم الخارجي مما ساهم في تعزيز حالة الركود وتدهور الاقتصاد الفلسطيني. كما أثر ذلك بشكل كبير على قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الفلسطيني وتوفير الخدمات الأساسية والاتجاه نحو خطط الطوارىء والاغاثة بحيث اصبحت مشاريع التمكين الاقتصادي وخصوصا للمرأة الفلسطينية ثانوية واصبحت ضحية العدوان، وحرب الابادة الجماعية من جهة، وضحية قلة الامكانيات والموروث الثقافي من جهة اخرى

شهد العجز الجاري للحكومة الفلسطينية ارتفاعًا هائلًا بنسبة 478.2% خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع السابق، حيث بلغ 167.1 مليون دولار أمريكي، بعد أن كان28.9 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث. هذا الارتفاع في العجز جاء نتيجة التداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر 2023، الذي أدى إلى توقف شبه تام للأنشطة الاقتصادية في القطاع، إلى جانب التراجع الملحوظ في اقتصاد الضفة الغربية. وقد أثرت هذه التطورات على الإيرادات العامة، حيث انخفضت بنسبة 17.3%، ولا سيما إيرادات الضرائب المحلية وإيرادات المقاصة. كما تراجعت النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة 6.5% مقارنة بالربع الثالث[2]. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مستويات الإنفاق الاستهلاكي انخفاضًا ملحوظًا نتيجة الأزمة، مما عمّق حالة الركود الاقتصادي وأثر بشكل واسع على كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية.

يشكل المجتمع الفلسطيني نموذجًا واعدًا لمجتمع شاب ومتعلم يعتمد على التكنولوجيا كوسيلة رئيسية للتطور والنمو/ يشير الهرم السكاني الى **التركيبة السكانية الفتية والمستوى التعليمي المرتفع**، خاصة بين النساء، ويظهر إمكانات هائلة لدعم جهود تعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هذا المجتمع الفتي الذي يمتاز بمعدلات إتمام تعليم عالية، وتزايد في نسبة الإناث في مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب انتشار واسع للتكنولوجيا والاتصال بالإنترنت، يضع أسسًا قوية لتحفيز النساء على الانخراط والمشاركة والتنمية، ويشكل حجر الزاوية في بناء مجتمع أكثر شمولًا وإنصافًا، قادر على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكافؤ في الفرص بين الجنسين.

بلغ عدد سكان الضفة الغربية المقدر حوالي 3.25 مليون نسمة، منهم 1.65 مليون ذكر و1.60 مليون أنثى، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة حوالي 2.23 مليون نسمة، منهم 1.13 مليون ذكر و1.10 مليون أنثى3. تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0–14 سنة) 37% من مجمل السكان في فلسطين في منتصف العام 2023، بواقع 35% في الضفة الغربية و40% في قطاع غزة.

---

[2] *الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2023. رام الله – فلسطين.*

3الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2023/07/11، تحت شعار " إطلاق العنان لقوة المساواة بين الجنسين: رفع أصوات النساء والفتيات لإطلاق العنان لإمكانيات عالمنا اللانهائية"

انخفض متوسط حجم الأسرة في فلسطني إلى 5.0 أفراد عام 2022 مقارنة بـ 5.8 فرداً عام 2007، وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي ترأسها إناث ، 12%. وبلغ معدل الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في فلسطين 2.2%، (الذكور 1.1%، الإناث 3.3%)، وبلغت معدلات الإتمام للمرحلة الثانوية الدنيا والعليا للاناث 97%، و78% على التوالي، في حين بلغت النسب بين الذكور 90% و53% على التوالي. وبلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 62% من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي 2022/2021، منهم حوالي 10% ملتحقين بتخصص تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

في العام 2022، افادت حوالي 92% من الأسر في فلسطين بأن لديها او لدى أحد افرادها امكانية النفاذ الى خدمة الانترنت في البيت، بواقع 93% في الضفة الغربية، و92% في قطاع غزة. في حين بلغت نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر الذين استخدموا الانترنت من أي مكان 89% في فلسطين بواقع 92% في الضفة الغربية و83% في قطاع غزة، في حين كانت النسبة 89% بين الذكور و88% بين الإناث.

كما أظهرت النتائج ان حوالي 79% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في فلسطين يمتلكون هاتف نقال، بواقع 86% في الضفة الغربية و69% في قطاع غزة. فجوة واضحة في امتلاك الهاتف النقال بين الذكور والإناث حيث بلغت النسبة 83% للذكور و76% للإناث في العام 2022. بلغت نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر الذين يمتلكون هاتف ذكي نحو 73% في فلسطين، بواقع 83% في الضفة الغربية و58% في قطاع غزة، في حين كانت النسبة 74% بين الذكور و72% بين الإناث في العام 2022. في سياق متصل أشارت بيانات تقرير الواقع الرقمي في فلسطين لشركة "آيبوك" لعام 2022 أن نسبة انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين بلغت حوالي 66%، وكانت نسب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي حسب الجنس موزعة بواقع 51% للذكور مقابل 49% للإناث[4].

2.2. القضايا والفجوات المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

تتقاطع مجموعة من المشكلات والفجوات ذات العلاقة في الوصول الى النتائج المرجوة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لاغراض هذه الاستراتيجية تم تقسم المشكلات والفجوات في 5 قضايا محورية، القضية الاولى تتعلق في المشاركة الاقتصادية للنساء، والقضية الثانية، تتعلق في العنف المجتمعي المبني على النوع الاجتماعي، والقضية الثالثة، تتعلق في الامن والسلام للمرأة، والقضية الرابعة، تتعلق في المشاركة السياسية للمرأة، واخيراً القضية الخامسة وتتعلق في مأسسة وتعميم قضايا المساواة في النوع الاجتماعي

2.2.1. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، لا يعكس مستواها التعليمي، ودورها الاقتصادي.

بلغ عدد الإناث، 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية داخل القوى العاملة: 187,300 (17.6%) مقارنة بـ 795,600 (72.6%) للذكور، وبلغت نسبة البطالة عند الإناث 29.8%, وبلغ مجموع الرجال العاملين كأرباب عمل او لحسابهم

[4] نفس المصدر السابق

الخاص في الضفة الغربية لدورة نيسان حزيران 2024، 201,000 رجل (حوالي 34%من عدد العاملين)، والنساء اللواتي يعملن كارباب عمل او لحسابهن الخاص 16,688 امرأة (اقل من 13% من عدد العاملات).

يعمل 75.9% من النساء العاملات في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، مقارنة بـ 25.7% من الرجال، كما ان معظم النساء مستخدمات بأجر، وعدد محدود يعملن لحسابهن الخاص أو كأرباب عمل: 2.1% من النساء أرباب عمل (9.1% للذكور)، 10.6% يعملن لحسابهن الخاص (24.4% للذكور).

في عام 2022، بلغ عدد العاملين في فلسطين (باستثناء القطاع الزراعي) حوالي 1,062,200 عامل/ة، منهم 891,200 ذكور و171,000 إناث. من هؤلاء، صنف 52.6% كعمالة غير منظمة، حيث كانت النسبة أكبر بين الذكور (56.4%) مقارنة بالإناث(32.4%)

بلغ اجمالي عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في العام 2022\2021 والتي تشمل طلبة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات التقليدية والتعليم المفتوح والكليات الجامعية 45,235، منهم 16,297 من الذكور و28,938 من الاناث تمثل النساء الفلسطينيات ما يقرب من 49٪ من الخريجين المرتبطين بالتكنولوجيا من الجامعات و39.3% من الملتحقين في مجالات متخصصة مثل الذكاء الصناعي، مما يدل على مشاركتهن القوية في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

تتلخص اهم التحديات والاسباب التي تقف وراء تدني مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل خاص في الاقتصاد بشكل الى مجموعة من العوامل والاسباب التي تتعلق في بيئة الأعمال والعمل في فلسطين، بالاضافة الى السياق العام وخاصة التي يفرضها الاحتلال، اما هذه الاسباب والعوامل فهي ما يلي:

ضعف الالتزام بمعايير العمل اللائق في القطاع المنظم وغير المنظم، يحد من مشاركة النساء في قطاع التشغيل: تواجه النساء العاملات مجموعة من المشكلات التي تتعلق في بيئة العمل والوصول الى معايير العمل اللائق، منها العمل لساعات عمل طويلة بظروف عمل غير ملائمة لطبيعتهن، أجور متدنية جداً وتنتهك الحد الادنى للاجور، الحرمان من الاجازات، غياب الامن الوظيفي، مواقع العمل لا تراعي ظروف النساء، عدم وجود حماية. تكمن اهم اسباب ضعف الالتزام بمعايير العمل اللائق: اولاً الى وجود فجوات في التشريعات الفلسطينية فيما يتعلق في معايير العمل اللائق، وثم ضعف الرقابة والتفتيش على منشآت العمل، وضعف الوعي لدى النساء العاملات بالقانون، والتاخر في اقرار قانون الضمان الاجتماعي، وضعف الاجراءات العقابية للمخالفين للقانون والمنتهكين حقوق العمال من الجنسين، عدم وجود محاكم مختصة تبت بقضايا العمال يؤخر البت في القضايا العمالية، بالاضافة الى عدم وجود حوافز مؤسساتية تدفع التحول الى الاقتصاد المنظم.

هشاشة منظومة بيئة عمل الأعمال التجارية التي تشمل المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية التي تعتمد تقنيات عالية والتعاونيات ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي: بلغت قيمة مؤشر المرأة وأنشطة الاعمال والقانون الصادر عن البنك الدولي في العام 2024، 26.3، بينما بلغ المتوسط العالمي 77.9. وفي الأردن 59.4 وفي المغرب 75.6. تلعب مجموعة من العوامل في دفع مشاركة المرأة في الخلف سواءً في الاعمال التجارية التقليدية او الابتكارية او في العمل التعاوني والاقتصاد التضامني الاجتماعي، اهم هذه العومل تتعلق في السياسات والتشريعات الموسسات الناظمة لقطاع الاعمال والابتكار والثقافة المجتمعية التي لا زلت تضع الحواجز امام مشاركة النساء في قطاع الأعمال المهني والحرفي، وجودة مخرجات التعليم العالي والمهني، وصعوبة وصول رياديي الاعمال الى التمويل اللازم، محدودية الدعم

والمساندة لرياديي الاعمال خاصة في المناطق المحرومة(خدمات تطوير الأعمال) ، ومحدودية وصول منتجات وخدمات الرياديين للأسواق.

اقتصاد الرعاية في فلسطين عامل اساسي في دفع مشاركة المرأة الاقتصادية للخلف: تعرف اعمال الرعاية المباشرة بالانشطة التي تتم وجهاً لوجه والانشطة الشخصية والعلاقاتية لرعاية شخص آخر مثل اطعام طفل، ورعاية كبار السن ومساعدة مريض او شخص ذو اعاقة ، واعمال الرعاية غير المباشرة تشمل جميع الانشطة والمهام التي تحافظ على الشروط المسبقة للرعاية الشخصية مثل التنظيف والطهي والصيانة المنزلية ويشار اليها بالاعمال المنزلية.

لا زالت العديد من الفئات، بما في ذلك الأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، محرومين من خدمات رعاية مناسبة وذات جودة، فلا زالت نسبة عالية من الاحتياجات الرعائية للاطفال والمسنون والاشخاص ذوي الاعاقة تغطي داخل الاسرة، ,ولا زالت النساء تتحمل العبء الاساسي في اعمال الرعاية غير المدفوعة مما يحرمهن من المشاركة في سوق العمل، حيث بلغت نسبة الاناث التي يعود سبب بقائها خارج القوى العاملة الى التفرغ لاعمال المنزل 67.3% مقابل 0% للذكور، كما تقضي النساء حوالي 35 ساعة اسبوعياً في اعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر مقابل 5 ساعات للرجال. وتزيد هذه النسب عند المتزوجات لتبلغ 44 ساعة في الاسبوع و28 ساعة عند غير المتزوجات. تساهم مجموعة من الأسباب والعوامل في هشاشة اقتصاد الرعاية خاصة التشريعات والسياسات الوطنية الناظمة والمحفزة، وقلة وسوع توزيع مراكز الرعاية وخاصة في المناطق خارج المدن، وضعف الرقابة والتوجيه، وتدني جودة وارتفاع تكلفة الرعاية وضعف المصادر البشرية العامل فيها.

صعوبة وصول النساء الى التمويل سببه الاساسي محدودية الدخل والمصادر للنساء لتوفير الضمانات: تمكن 62 % من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فما فوق من الوصول إلى حساب مالي في عام 2023. (82 % رجال 42% نساء)، وتقدر الفجوة المالية الإجمالية في الشمول المالي بين الجنسين ب 34%. يقدر عدد الرجال الذين من المرجح يمتلكون حسابات مصرفية على الاقل ضعف النساء. وان الرجال الذين يمتلكون بوليصة تامين خاصة يبلغ ستة اضعاف عدد النساء.و يبلغ عدد الحائزين الزراعيين من الجنسيين 140,586 حائزاً وحائزة، 92% منهم ذكور و7.7% اناث، كمال بلغت نسبة ملكية النساء للاراضي والعقارات في العام 2024، بـــ 32% مقابل 65% للذكور. تكمن الاسباب الرئيسية التي تحد من صول النساء الى التمويل اولاً، بالثقافة والوعي لدى النساء في الخدمات المالية والامور المالية، والافتقار للبيانات الائتمانية او الضمان الاضافي القابل للاستخدام، سمات المقصيين التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر بالاضافة الى الأزمة المالية التي تواجه الحكومة.

ضعف فرص التدريب المهني والتنقي الملائمة لسوق العمل للجنسين وخاصة للنساء يحد من الوصول للتشغيل الذاتي والانخراط في ريادة الاعمال والحصول على وظائف: بلغ عدد الخريجين من برامج التدريب المهني والتقني في العام التدريبي 2018\2019. 2209 خريج، 65.7%ذكور و34.2% نساء. تستوعب 15 مراكز تدريب مهني في وزارة العمل 1800 طالب\اة سنوياً، وتستوعب الكلبات التقنية المتوسطة 5800 طالب\اة ضمن 66 تخصصاً، و بلغت نسبة الطالبات الملتحقات من اجمالي الطلبة الملتحقين في المستوي الاول، 34.8%، والمستوى الثاني، 17.1%، والمستوى الثالث، 49% والمستوى الرابع، 37.6% وذلك حسب بيانات 2019. من اهم الاسباب التي تضعف دور التدريب المهني والتعليم التقني في تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية، محدودية الارشاد والتوجيه المهني، ومحدودية البرامج التدريبية المقدمة للفتيات مقارنة بتلك المتاحة للفتيان، وتركز معظمها في تخصصات تقليدية، وضعف الترويج لبرامج التدريب المهني والتقني ,

وضـعف الموازنات التطويرية لمراكز وكليات التدريب المهني، والنظرة المجتمعية السـلبية، وقلة عدد مراكز التدريب المهني وضعف قدرتها الاستيعابية، وقلة الحوافز الخاصة للفتيات للالتحاق في البرامج

2.2.2. العنف مركب ثلاثي الأبعاد (الاحتلال، المجتمع، الاسرة) يحد من المشاركة الفاعلة للنساء وانتهاك لحقوق المرأة المكفولة.

"تتعرض النساء في فلسطين الى عنف مركب ثلاثي الابعاد، يتمثل عنف الاحتلال الاسرائيلي وما يترتب عليه من اثار مباشرة وغير مباشرة على النساء، والعنف المجتمعي الناتج عن الثقافة التقليدية التي تميز سلبا تجاههن، والعنف الاسري الذي يتضاعف في ظل الانتهاكات الاسرائيلية التي أدت الى ارتفاع في نسبة البطالة، ارتفاع في نسبة الفقر وتدمير للبنية التحتية والسكن والامن، وحرمان من التمتع بالموارد والوصول لها. جميعها عوامل تساهم في مضاعفة القيود على النساء من الوصول والتمتع بالحقوق الاساسية[5]"

يسود العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني وتشكل النساء النسبة الأكبر من ضحايا العنف، وبناء على نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2019، 59.3% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية (15 –64 سنة) تعرضن للعنف "على الأقل لمرة واحدة"، من قبل أزواجهن كيفما كان شكله. بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف واللواتي اعمارهن ما بنَ بين 20–24 سنة 66.9% كيفما كان شكله، أما النساء الأقل تعرضاً للعنف "على الأقل لمرة واحدة" من قبل الزوج فهنَ اللواتي تتراوح أعمارهنَ بين 55–59 سنة بنسبة 39.5%. وان النساء العاطلات عن العمل أكثر تعرضا من العاملات بواقع 61.0% مقابل 45.7%. واظهرت النتائج ان النساء اللواتي مستواهن التعلمي أقل من ثانوي، هن أكثر تعرضا للعنف من قبل الزوج بواقع 61.8% مقابل 61.5% من النساء.

كما افادت نتائج المسح، أن النساء تعرضن للعنف الاسري ايضا قبل الزواج 23.2% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج للفئة العمرية (15–64 سنة) في فلسطين، أفدن بأنهنَ قد تعرَضن لأي نوع من أنواع العنف من العائلة قبل بلوغهن سن ال 18 سنة. أفادت 3.1% من النساء في فلسطين انهن تعرضن للتحرش الجنسي (التلفظ بكلمات ذات طابع جنسي أو لمس للمناطق الحساسة) قبل بلوغهن سن الـ 18 سنة، بنسبة 3.6% في الضفة الغربية "بما فيها القدس" و2.2% في قطاع غزة. اظهرت النتائج، أن 9.8% من النساء قد تعرضن للعنف خارج المنزل، وكان الشارع أكثر الاماكن الذي تتعرض له النساء للعنف بواقع 4.5%، يليه المواصلات بواقع 4.4%.

أظهرت بيانات المؤسسات أن العديد من النساء يتعرضن للتهديد والابتزاز والتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفقًا لمسح العنف للعام 2019، 9.6% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15 –64 سنة) في فلسطين

[5] *الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين،"للأعوام 2023–2030"، وزارة شؤون المرأة*

تعرّضن لأحد أشكال العنف الالكتروني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي. وما زالت قضايا قتل الاناث على خلفية ما يسمى " شرف الاسرة" ممارسا في فلسطين، .

تعرضت 24 %من النساء إلى العنف اللفظي، فيما عانت 15 %من النساء من عنف جسدي بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أنها تشكل النسبة الأقل، إلا أنها النسبة الأخطر في ظل استغلال الرجال المعنقين إغلاق المحاكم، ومنع الحركة، وصعوبة الوصول إلى مراكز التبليغ، وتعرضت 11% من النساء الى تحرش جنسي و35% تعرضن الى التنمر، و21% الى ابتزاز واستغلال و7% تعرضن الى ابتزاز الكتروني، وفي فترة الجائحة وبسبب الحجر المنزلي، قد تكون نسبة العنف الالكتروني اعلى بسبب لجوء الفتيات الى وسائل التواصل الاجتماعي لقضاء الوقت. وبما يتعلق بالنساء من ذوات الإعاقة، أشارت ذات الدراسة الى ان 88% منهن تعرضن الى أنواع مختلفة من العنف الاقتصادي والاجتماعي والجسدي والنفسي واللفظي.

اشارت نتائج دراسة حديثة [6] لوزارة شؤون المراة والتي شملت افادات 200 امرأة من 30 جمعية حول وضع النساء والفتيات في رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سلفيت والقدس الشرقية، بان 48.3% من النساء افادت بزيادة شكاوى العنف من أفراد الأسرة، وأفادت 17.2% من النساء بزيادة "كثير جدًا" في شكاوى العنف داخل الأسرة.

كما افادت 72.4% بزيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن(بشكل متوسط، كثير، كثير جدا) من قبل افراد الاسرة، و 58.6% بزيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن من قبل أحد خارج الاسرة و 51.7% بزيادة شكاوى النساء على الخدمات المقدمة من الجمعيات الاهلية او الخاصة و 58.6% بزيادة شكاوى النساء من الحصول على الخدمات العدلية كالنفقة والوصول للمحاكم وغيرها و51.6% عدم مقدرة النساء من الوصول لطلب الحماية من الجهات المختصة و كمو لوحظ زيادة ملحوظة بالعنف ضد ذوي الاعاقة وعدم مقدرة النساء من الوصول الى البيوت الآمنة.

من اهم الأسباب التي تؤدي الى العنف المبني على النوع الاجتماعي، عدم توفر البيئة التشريعية اللازمة والضامنة لحماية الاسرة وردع المعنفين من داخل الاسرة والمجتمع ، والنظرة التقليدية التي تعتبر المرأة تابع للرجل، وضعف الوصول الى الخدمات العدلية والقضائية، وضعف الرصد ومتابعة الحالات بشكل سريع ودوري ومستمر، وغياب برنامج التأهيل والدمج والتمكين في العنف.

2.2.3. انتهاكات اسرائيل للقانون الانساني الدولي والقانون الدولي واجندة المرأة والسلام والأمن

تحدد أجندة المرأة والسلام والأمن التي اسسها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في العام 2000، والذي اعقبه اتخاذ تسعة قرارات اضافية التزامات الأمم المتحدة والدول الاعضاء ضمانات لتلبية احتياجات وأولويات النساء والفتيات المتأثرات بالنساء وانه يتم التوسط في السلام بطريقة شاملة ومستدامة. ويعد القرار التي ترأسته القيادات النسوي اعتراف بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام والأمن الدوليين واسهامهاتها في منع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، وان تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن هو التزام سياسي غير قابل للتفاوض لدي الأمين العام للامم المتحدة ضمن عمله في حفظ السلام ويعيد القرار التاكيد على ان مشاركة المرأة الكاملة والهادفة والمتساوية مع الرجل في عمليات السلام والحلول السياسية ضرورية للعمل الفعال في مجال حفظ السلام والوصول الى نتائج مستدامة.

---

[6] التقييم السريع للنوع الاجتماعي حول وضع النساء والفتيات في رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سلفيت والقدس الشرقية، التي اعدتها وزارة شؤون المرأة في كانون أول 2024

وفقاً لتقرير التحليل المشترك الخاص بفريق الامم المتحدة القطري لفلسطين، فان جميع الفلسطينيين معرضون للخطر بسبب الاحتلال، مع كون البعض في خطر اكثر من الآخرين، وفي الوقت نفسه يواجه الفلسطينيون أيضاً دوافع مؤسساتية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وطبقات من الضعف والهشاشة تمنعهم من ممارسة حقوقهم الانسانية بالكامل وتحقيق امكاناتهم، وتتضاعف طبقات الضعف والهشاشة لدى النساء بسبب الاحتلال الاسرائيلي[7].

يمارس الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري رزمة متزايدة من الانتهاكات حسب القانون الانساني الدولي كونها دولة احتلال، وانتهاك واضح ايضاً لقرار مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن، واهم هذه الممارسات

- استمرار اسرائيل احتلالها لدولة فلسطين ومواصلة قتل الفلسطينين واعتقال الرجال والنساء والاطفال وكبار السن والمرضى
- عنف المستوطنين مستمر، حيث يعاني الرجال النساء ، من التعرض للخطر المستمر من المستوطنين المتمثل في قتل الناس والترهيب وممارسة العنف بكافة اشكاله ووالذي يسهم في تقويض دور المرأة الانتاجي.
- عمليات الهدم والإخلاء القسري والتهجير للسكان في غزة والضفة والقدس
- اعتداء إسرائيلي على مؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان
- مواصلة إسرائيل حربها وحصارها واعتداءاتها المستمرة على قطاع غزة
- مصادرة الارض والمياه وتلويث البيئة ومنع الحركة.
- قيود صارمة على المقدسيين والمقدسيات وخاصة في مجال القيود على السكن، والحركة، ولم الشمل، وهدم المنازل، والتعبير عن الهوية الفلسطينية وممارسة العمل السياسي او الانخراط في المؤسسات المجتمعية.

اهم آثار العدوان الاسرائيلي على حياة النساء في قطاع غزة

زادت جريمة الابادة الجماعية التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة معاناة النساء خاصة انها جاءت بعد حصار طويل وجرائم متكررة تشنها اسرائيل على قطاع غزة. تمثلت اجراءات الحرب الاخيرة والعدوان والحصار المستمر على فقدان النساء للأمل في الحياة وتدمير المنازل والبنية التحتية من طرق ومدارس ومنشأت مياه وكهرباء ومستشفيات والتي فرض تاثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية عميق على حياة الناس في قطاع غزة وخاصة الاطفال.

اظهر تقرير صدر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة[8] بعد 5 اشهر على جريمة الابادة الجماعية على قطاع غزة ان هذه الجرائم تقتل وتصيب النساء بشكل غير مسبوق وان النساء لا زلن يعانين من آثارها المدمرة، وان الحرب لا تستثني احداً، واظهر التقرير 7 حقائق تبرز كيف اثرت جريمة الابادة الجماعية على النساء والتي تمثلت بقتل الالوف من النساء والاطفال، حيث قدر التقرير ان كل يوم للحرب يؤدي الى قتل 63 امرأة اي ان التقديرات الاولية لنتائج الحرب تشير الى قتل اكثر من 30 الف امرأة، وان كل يوم يدمر حوالي 37 اسرة من خلال قتل الامهات، وافاد التقرير بان من 4 من كل 5 نساء (84 في المائة) أن أسرهن تأكل نصف الطعام أول أقل مقارنة بما اعتادت عليه قبل بدء الحرب. وتتولى الأمهات والنساء البالغات مهام جلب الطعام، ولكنهن آخر وأقل من يأكل في الأسر، كما افادت 4 من كل 5 نساء (84 بالمائة) في غزة بأن أحد أفراد أسرهن على الأقل اضطر إلى تفويت وجبات خلال الأسبوع الماضي. وفي 95% من هذه الحالات، لا تتناول الأمهات الطعام، ويتخطين وجبة واحدة على الأقل لإطعام أطفالهن.

[7] الخطة الوطنية الثانية " المراة والسلام والأمن في فلسطين 2020-2024

[8] *https://news.un.org/ar/story/2024/03/1128877*

وقالت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إن جميع سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة سيواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في غضون أسابيع وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق.

اشارت نتائج دراسة حديثة لوزارة شؤون المراة والتي شملت افادات 6,000 امرأة من 30 جمعية حول وضع النساء والفتيات في رام الله والبيرة، طوباس والأغوار، بيت لحم، سلفيت والقدس الشرقية بتاثير عدوان اسرائيل على حياة النساء في الضفة الغربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي:

- **تاثير الاحتلال على العنف المبني على النوع الاجتماعي** : افادت 72.4% بزيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن(بشكل متوسط، كثير، كثير جدا) من قبل افراد الاسرة، و 58.6% بزيادة شكاوى النساء من العنف ضدهن من قبل أحد خارج الاسرة و 51.7% بزيادة شكاوى النساء على الخدمات المقدمة من الجمعيات الاهلية او الخاصة و 58.6% بزيادة شكاوى النساء من الحصول على الخدمات العدلية كالنفقة والوصول للمحاكم وغيرها و51.6% ، بالاضافة الى عدم مقدرة النساء من الوصول لطلب الحماية من الجهات المختصة و كمو لوحظ زيادة ملحوظة بالعنف ضد ذوي الاعاقة وعدم مقدرة النساء من الوصول الى البيوت الآمنة.
- **تاثير الاحتلال على التعليم:** افادت 75.8% من النساء الى ان سياسات الاحتلال اثرت على منع وصول الطالبات الى مدارسهن وجامعاتهن داخل المحافظة و 82.7% الى منع وصول الطالبات الى مدارسهن وجامعاتهن خارج المحافظة 82.7%، كما افادت النساء الى تاثير سياسات الاحتلال على منع وصول المعلمين والمعلمات الى مدارسهم من داخل المحافظة، او من خارج المحافظة، ومنع وصول النساء من التقدم للمنح الدراسية أو غيرها من خدمات تعليمية.
- **أثر الاحتلال على الجوانب الاقتصادية:** افادت حوالي 80% من النساء بتاثير جريمة الابادة الجماعية على فقدان النساء المصدر الرئيسي للدخل، وحوالي 76% على فقدان وظائفهن. كما افادت النساء بتاثير الاحتلال على وصول النساء الى اماكن عملهن ومنع النساء من الوصول للأرض وزراعتها او قطف ثمارها خاصة في موسم الزيتون، واعاقة تسويق المنتجات
- **اثر الاحتلال على الجوانب الصحية:** تمثلت افادات النساء حول جريمة الابادة الجماعية على اعاقة وصول النساء الى الخدمات الصحية داخل المحافظة او خارج المحافظة بشكل متوسط او كثير (65.5%، 75.8)، او اعاقة وصول الكادر الصحي لمراكز تقديم الخدمات وكذلك التاثير على توفر الادوية الخاصة بالنساء وعدم وصول الحوامل الى المراجعات الدورية او الى مستشفى ولادة متخصص وزيادة الاثار النفسية المترتبة عن عنف الاحتلال (86.1%)
- **اثر الاحتلال على المشاركة السياسية والمجتمعية:** افادت النساء بتاثير الاحتلال على مشاركتهن السياسية والمجتمعية خاصة في ظل قتل وجرح واعتقال النساء واقامة الحواجز والاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات، والاغلاقات المتكررة، وعلى قدرة المؤسسات النسوية على تقديم الدعم اللازم للنساء لتمكينهن وتدريبهن على القيادة، وتوفير برامج توعية للمشاركة السياسية والمجتمعية، وعاقة عقد الاجتماعات النسوية للتشاور حول تقديم خدمات للنساء، وعدم قدرة النساء القياديات من المشاركة مع الجهات الحكومية او المؤسسات والمنظمات الدولية، وزيادة الاعباء المنزلية على النساء ادت الى تراجع المشاركة المجتمعية

استراتجيات التكيف الناتجة عن عدوان الاحتلال : افادت النساء الى اجبار الاسر على اتخاذ مجموعة من التدابير للتعامل مع اثر جريمة الابادة الجماعية منها، عدم ارسال الاطفال الى المدارس خاصة الفتيات، وبعض الطالبات انسحبوا من الفصل

الدراسي في الجامعات، او الاعتماد على القروض والدين لدفع الاقساط الجامعية، او صرف الدواء من الصيدليات دون زيارة طبيب

يعزي السبب الرئيسي وراء استمرار وتزايد انتهاكات اسرائيل لحقوق الفلسطينيين التي اقرتها القرارات والمواثيق الأممية الى قصور مجلس الأمن الدولي والدول الاعضاء والهيئات الدولية لمحاسبة ومساءلة اسرائيل وافلات اسرائيل من العقاب كباقي الدول بسبب تخاذل الدول عن الايفاء بالتزامتها تجاع حقوق الفلسطينيين.

2.2.4. المشاركة السياسية للمرأة غاية ووسيلة، لا تتناسب مع امكانيات المرأة الفلسطينية.

تعرف الأسكوا المشاركة السياسية بـ "قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة مع الرجل على جميع المستويات، وفي جميع جوانب الحياة السياسية وصنع القرار، وعرف منهاج عمل بيجين التمكين السياسي بانه اتخاذ التدابير الكفلية بوصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل الى الهياكل المنتخبة ومواقع صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها، ولا يقصد بالتمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي، بل العمل على تغييرها واستبدالها بنظم تسمح بمشاركة الجميع في الشأن العام وفي ادارة البلد وصنع القرار. وتشمل عملية التمكين السياسي مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد في المجتمع من أجل المساهمة في تحديد السياسات العامة واختيار المسؤولين، وتتخذ هذه المساهمة اشكال متعددة تتضمن التثقيف السياسي العام، الاهتمام بالشؤون والقضايا العامة والمشاركة في المناقشات العامة، والوصول الى المعلومات، ومحاولة اقناع الآخرين بمبادىء وافكار معينة والقدرة على المشاركة الفاعلة (التصويت في الانتخابات والانضمام الى الاحزاب السياسية والنقابات) والمشاركة في المظاهرات السلمية واستبدال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم ايجابية مبنية على المساواة وتكافؤ الفرص.[9]

حددت الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة المشاركة السياسية للمراة الفلسطينية 2023-2030، مستويات المشاركة السياسية في 12 مجال وهي 1. تقليد منصب سياسي او اداي 2. السعي نحو منصب سياسي او اداري 3. مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي 4. العضوية النشطة في التنظيمات السياسية 5. العضوية العادية في في التنظيمات السياسية 6. العضوية النشطة في التنظيمات شبة السياسية 7. العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية 8. العضوية في النقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية والطلابية والمشاركة في الحراكات الجماهيرية، الشبابية، النسوية والمشاركة في مجالس الادارية للجمعيات والمؤسسات الاهلية 9. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة 10. المشاركة في النقاشيات السياسية غير الرسمية 11. الاهتمام العام بالسياسية 12. التصويت في الانتخابات .

اشارت بيانات المرأة والرجل الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فجوات حادة في تمثيل النساء في المناصب القيادية في المؤسسات والنقابات وذلك كما يلي[10]:

[9] https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/e_escwa_ecw_13_1_a.pdf

[10] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *المرأة والرجل في فلسطين- قضايا وإحصاءات، 2024. رام الله – فلسطين.*

- لا زال تمثيل النساء في المجلسين الوطني والمركزي ضعيفاً لمنظمة التحرير الفلسطينية ، حتى نهاية العام 2023، وبلغت نسبة النساء في المجلس المركزي 22.3%، وفي المجلس الوطني 10.9% ولا يوجد اي تمثيل للنساء في اللجنة التنفيذية
- امرأة واحدة تشغل منصب محافظ في الضفة الغربية مقابل 10 محافظين، وامرأة واحدة تشغل منصب نائب محافظ مقابل سبعة رجال
- تشغل النساء في الحكومة التاسعة عشرة 4 نساء فقط في منصب وزير مقابل 20 وزيراً من الرجال للعام 2024.
- حوالي 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء، مع ملاحظة انه لا توجد أي امرأة كرئيس لهيئة محلية في قطاع غزة، وشكلت النساء 5% من المناصب كنائبات للرئيس في الهيئات المحلية في الضفة الغربية لعام 2023، و26 % من أعضاء الهيئات المحلية في الضفة الغربية هنَ من النساء في العام 2023.
- 17% فقط من سفراء دولة فلسطين في الخارج من النساء.
- 8.7% فقط من رؤساء مجالس الطلبة في الجامعات في فلسطين هنَ إناث مقابل 91.3% من الذكور، في حين 35.9% من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات فلسطين هم من الإناث مقابل 64.1% من الذكور
- بلغت نسبة النساء في الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية في العام 2023، 4.5% وهي في تراجع عن السنوات السابقة.
- 23.2% من القضاة في الضفة الغربية هنَ من النساء في العام 2023.
- نسبة النساء اعضاء النيابة العامة في الضفة الغربية 24.8%
- 1.9% فقط من إدارة مجلس الغرف التجارية الصناعية الزراعية في فلسطين هنَ من النساء مقابل 98.1% من الرجال، ونسبة النساء الاعضاء في الغرف 2.9%.
- 39.8% % من الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني هنّ إناث مقابل 60.2% من الذكور.
- 15.3% نسبة النساء الأعضاء في مجالس الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية مقابل 84.7% للرجال.
- لا توجد نساء يتولين إدارة أو رئاسة الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، كما يستحوذ الرجال بالكامل على مجلس إدارة الهيئة، دون أي تمثيل للنساء
- **النقابات المهنية**، فتُظهر الأرقام فجوات مماثلة؛ حيث تُشكل النساء **22.2% من أعضاء نقابة الأطباء البشريين في الضفة الغربية**، ولكن دون أي تمثيل لهن في مجلس إدارة النقابة. وفي نقابة المهندسين، تُشكل النساء **41% من الأعضاء**، ولكن نسبتهن في مجلس الإدارة لا تتجاوز **6.7%**. وتزداد الفجوة وضوحًا في نقابة الصيادلة، حيث تُشكل النساء **67.4% من الأعضاء**، ولكنهن يمثلن فقط **14.3% في مجلس الإدارة**، نسبة النساء في مجالس ادارة نقابة المحامين 13.3% علما بان 36.0% من المحامين المزاولين للمهنة في الضفة الغربية هنَ من النساء، و51.4% من المحامين المتدربين في الضفة الغربية هنَ من النساء

- 17.6% من رؤساء التحرير المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين هنَ من النساء مقابل 82.4% من الذكور، مع عدم وجود تمثيل للنساء كرؤساء تحرير مسجلين في قطاع غزة
- 20.5% من الصحفيين المسجلين في نقابة الصحفيين الفلسطينيين هنَ من النساء مقابل 79.5% من الرجال
- اشارت بيانات القوى العاملة حول النساء والرجال العاملين في القطاع العام المدني في فلسطين حسب المسمى الوظيفي الى فجوات حادة في وصول النساء للمراكز الادارية العليا، حيث بلغ عدد من يحمل منصب وكيل وزارة 4 نساء من اصل 42، و4 وكيل مساعد من اصل 53، و10 مدراء عامون من فئة A3 من اصل 74، و73 مدير عام من فئة A4kمن اصل 441، و 1,709 مدير من اصل 5,506، علماً بان عدد النساء الموظفات من الدرجة 1–10، و] D1 وD2، بلغ 41,876 موظفة من اصل 83,964.

تعزي الاسباب الرئيسية وراء ضعف مشاركة النساء في مواقع صنع القرار الى ضعف الخبرة في القضايا السياسية، وكذلك في العمل التشريعي والبلدي والحكومي، عدا عن ضعف المعرفة الكافية بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالمرأة، وضعف مهارات التواصل مع الآخرين لدى البعض، عدم إقرار بعض القوانين التي من شأنها أن تشكل حماية للمرأة، وضعف الوضع المادي لمعظم النشيطات سياسياً، مما يؤدي إلى عدم التفرغ، تهميش بعض رؤساء وأعضاء المجالس البلدية لدور المرأة وعدم احترامهم لرأيها، وضعف تعاونهم، والثقافة التقليدية ضد المرأة وممارسة التنمر ضد القيادات النسوية.

2.2.5. محدودية الشمول والوصول العادل الى خدمات عامة نوعية وميسورة وخاصة في المناطق الاقل حظاً.

ينظر الى شمول وتضمين السياسات والخدمات العامة بانه عامل حاسم ومسرع للوصول الى النتائج المرجوة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضية بما فيها قطاع العدالة والبيئة التحتية وذلك من اجل الوصول الى فرص متساوية للجميع وتمكين المرأة وردم فجوات النوع الاجتماعي او ضمان عدم توسيعها.

يضمن الشمول والوصول العادل للخدمات اولاً ادماج منظور النوع الاجتماعي في تصميم السياسات والخطط والبرامج في الخدمات وضمان استجابتها لاحتياجات الرجال والنساء والاطفال وكبار العمر على حد سواء، وتبني موازنات مراعية للنوع الاجتماعي، وضمان وصول متساو وعادل في خدمات التعليم بما يعزز دعم الفتيات في المناطق المهمشة والفقيرات وذوات الاعاقة وتوفير بيئة مدرسة شاملة وآمنة، وكذلك تحسين الخدمات الصحية خاصة الرعاية الصحية المتلعقة بالامومة والطفولة والصحة الانجابية، وتطوير سياسات داعمة لدمج المرأة في سوق العمل والحماية الاجتماعية وتوفير البنية التحتية الصديقة للجنسين من وسائل نقل عم آمنة وميسورة تراعي احتياجات النساء وذوي

القطاعات الاساسية المقدمة للخدمات العامة

1.العمل والتشغيل 2. الحماية والتنمية الاجتماعية 3. قطاع العدالة 4. الرياضة والشباب 5. التكنولوجيا والاتصالات 6. الصحة 7. التعليم والتعليم العالي 8. التدريب المهني والتقني 9. قطاع الأمن 10. الشؤون المدنية والاحوال الشخصية 11. البيئة 12. الحكم المحلي 13. الزراعة 14. السياحة 16. الخارجية 17. المصرفي والمالي 18. الاقتصاد الوطني 19. الصناعة 20. الثقافة 21. الاعلام 22. مكافحة الفساد

الاعاقة وتطوير السكن اللائق للجميع ووضع تدابير وتقديم خدمات تضمن خدمات رعاية نوعية وتقديم خدمات ومساعدات للاسر الفقيرة والنساء المعنفات.

اهتمت حكومات فلسطين المتعاقبة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع عمل الوزرات والهيئات الحكومية وتلاها ايضاً قطاع الامن وذلك من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (8) لعام 2008، بشأن وحدة النوع الاجتماعي في الوزارات والذي اناط بها مهام ومسؤوليات تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في خطط وسياسات الوزارات وتدقيق ومتابعة البرامج والسياسات من منظور النوع الاجتماعي. كما اشار القرار بان وحدات النوع الاجتماعي ترتبط بعلاقة تنسيقية مع وزارة شؤون المرأة بحيث تقدم الوزارة للوحدات الدعم الفني والاداري اللازم لعمل الوحدات. وتتكون الوحدة من دائرتين، دائرة التدقيق والمتابعة من منظور النوع الاجتماعي ودائرة تطوير وادماج النوع الاجتماعي.

يبلغ عدد وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية التي شكلت لاغراض التضمين في القطاعات المختلفة 40 وحدة، منها 24 وحدة مثبتة على الهيكل التنظيمي و16 وحدة مصنفة بدرجة مدير. يناط في هذه الوحدات مجموعة من المهام والمسؤوليات التي تضمن تضمين قضايا واحتياجات النوع الاجتماعي في استراتيجيات وسياسات وخطط وموازنة الدائرة الحكومية، ومراجعة القوانين والتشريعات من منظور النوع الاجتماعي وتقيدم التوصيات، والعمل على تعزيز تكافؤ الفرص بين الموظفين والموظفات في الدائرة الحكومية، لا سيما في الوصول لمواقع صنع القرار، ,مراجعة اتفاقيات ومذكرات التعاون التنموي والفني وتقديم التوصيات للتأكد من مراعاتها للنوع الاجتماعي، ,الاشراف والمتابعة على التدقيق على اساس النوع الاجتماعي في الدائرة الحكومية ومتابعة سير العمل على تنفيذ التوصيات، و التنسيق والتعاون مع جهات الاختصاص للتأكد من مراعاة النوع الاجتماعي في نظام المتابعة والتقييم، والاشراف على تطوير مؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي، والاشراف والتنسيق على إعداد الدراسات والبحوث المبنية على اساس النوع الاجتماعي.

تواجه وحدات النوع الاجتماعي مجموعة من المشكلات والعوائق التي تؤثر على اداء عمل الوحدات بناء على الاهداف والمهام الموكلة اليها اهمها ما يلي:

1. ضعف وجود رغبة سياسية لدى صناع القرار بضرورة وجود وحدات النوع الاجتماعي على الهيكل التنظيمي.
2. قلة اشراك وحدات الاجتماعي في اللجان الوزارية كلجان التخطيط ولجان الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي.
3. الافتقار في العديد من الوزارات إلى وجود موازنات مالية خاصة بالنوع الاجتماعي من أجل تنفيذ نشاطاتهم الخاصة بالوحدة.
4. غياب نظام الرقابة والمتابعة لوحدات النوع الاجتماعي وآليات عملهم في الوزرارات المختلفة حسب بطاقة الوصف الوظيفي المعتمدة، إضافة إلى دور الوزارات نفسها في توفير بيئة عمل مناسبة للوحدات لتسهيل قيامهم بأعمالهم المنوطة بهم .

2.3. نتائج وانجازات ودورس مستفادة عبر قطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة2019-2024

بذلت وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة جهود كبيرة في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين وقد تم تحقيق عدد كبير من المستهدف كما تشير عمليات المتابعة. رغم الازمات والجوائح الصحية والسياسة التي رافقت عملية تنفيذ الخطة.

نظراً للجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة بالاستناد الى طاقمها الفاعل فقد رسمت خطة عمل تنفيذية واضحة ومحددة لعبت دوراً محورياً في تحقيق الاستهداف، وكذلك التواصل مع القوى الداعمة والدافعة كالشركاء المحليين والدوليين من خلال عقد الحوارات المشتركة التي لعبت دوراً محوريا في الوصول الى اتفاق على جزء كبير من الاستهدافات خاصة في ما يتعلق بقضايا القرارات والسياسات التي تتطلب تعديل قانوني. كما عملت الوزارة على الضغط بقوة على الفاعلين ومتابعة ديناميكية العمل في المؤسسة الحكومية من خلال الأدوات المتاحة كاللجان والوحدات التي ساهمت بشكل كبير في اجراء تعديلات جوهرية وسريعة أدت لاتخاذ قرارات منشورة من مجلس الوزراء ومكتب الرئيس، الجدول ادناه يبين رصد الاستهدافات على مستوى المؤشرات وذلك حتى نهاية العام 2022.

المؤشر الاستراتيجي	سنة الأساس 2019	الاستهداف 2022	القيمة المحققة 2022
عدد الاناث المستفيدات من برامج التشغيل الذاتي	300	700	710
عدد النساء المسجلات في السجل التجاري	207	228	254
عدد النساء ضحايا العنف اللواتي تم الدفاع عنهن أمام الهيئات القضائية	50	150	142
عدد التشريعات التي تم صياغتها وإقرارها وموائمتها من منظور حقوق الانسان والنوع الاجتماعي	5	20	31
عدد القضاة المتخصصين للأحداث والنوع الاجتماعي	38	38	65
عدد التشريعات أو المواد لقانونية او الإجرائية الفلسطينية التي تم إقرارها في انهاء التمييز بين الجنسين او الحد من العنف ضد المرأة	3	6	8
عدد المؤسسات التي تتبنى وتنفذ برامج رئيسية في عملها لمناهضة العنف المجتمعي	10	15	20
عدد القرارات التي تم تبنيها من الأمم المتحدة او أحد مؤسساتها لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه بحق المرأة الفلسطينية او اصدار بيانات داعمة لها	0	1	2
عدد النساء اللواتي تم تأهيلهن لمناصب عليا	0	100	400

اما علي صعيد التدخلات والمخرجات المخططة 2019-2024، وبناء على ما استطاعت الوزارة من توثيقة فيمكن تلخيص اهم التدخلات السياساتية والمخرجات المنجزة كما يلي:

1. تبني مجموعة من القوانين تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين: قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 بشأن رفع سن الزواج ليصبح 18 عام لكلا الجنسين، قرار بقانون رقم (22) بشأن منح الأم الحق في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين، مشروع قانون الميراث الذي يعجل بتوزيع الميراث بين الورثة، قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة، بحيث اصبحت حصة النساء على القوائم كل أربعة أسماء امرأة بعد الثلاث الأولى، وبهذا سترتفع نسبة النساء في المجلس التشريعي من 12% الى 26%، قرار بقانون رقم (14) لسنة 2021م

بشأن نشر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مرسوم رقم (5) لسنة 2021م بشأن تعزيز الحريات العامة الذي يمنح حرية التعبير عن الرأي ومنع الاعتقال، قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2021م بالحد الأدنى للأجور في فلسطين بحيث ارتفع الحد الأدنى من 1450 شيقل الى 1880 شيقل، قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م وتعديلاته والذي يتضمن إقرار إجازة ابوة لمدة 3 أيام، قرار بقانون رقم (25) لسنة 2022م بشأن الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب، قرار بقانون رقم (25) لسنة 2021م بشأن نشر اتفاقية حقوق الطفل، قرار بقانون رقم (30) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن حماية الأحداث، قرار بقانون نشر العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية. قرار بقانون رقم (20) لسنة 2022م بتعديل قرار بقانون رقم (17) لسنة 2016م بشأن التنفيذ الشرعي المشاهدة، وتسليم الصغير والاستضافة، قرار بقانون رقم (24) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م وتعديلاته الذي يتضمن رفع إجازة الامومة من 70 يوم الى 90 يوم واحتساب ساعة الرضاعة ضمن استحقاق التقاعد، واجازة ابوة لمدة 3 أيام.

2. **انخاذ مجموعة من القرارت وتبني انظمة تدعم تعزيز المساواة بين الجنسين:** قرار مجلس الوزراء رقم (17/194/7/م.و/ر.ح) لسنة 2018 بشان منح الام الحق في نقل أبنائها من وإلى المدارس، إقرار اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية بتاريخ 26 أكتوبر من كل عام، منح جائزة سنوية للمرأة الاكثر تميزاً في القطاع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحقوقي والاعلامي، قرار من مجلس الوزراء بمنح حوافز للفتيات للالتحاق بالتعليم المهني الجامعي، تطوير نظام التحويل الخاص بالنساء المعنفات بالنسخة الثانية، نظام التأمين الصحي الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2) لسنة 2021م الذي يمنح ذوي الإعاقة تغطية كاملة على بعض الأدوات المهمة، قرار مجلس الوزراء رقم برفع نسبة تغطية التأمين الصحي للجرحى.

3. **اصدار رزمة من الدراسات والاستراتيجات ذات العلاقة :** اعداد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين،"للأعوام 2023-2030، واستراتيجية المشاركة السياسية للمرأة 2023-2030، تم انجاز مسح العنف الأسري 2019 الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء بتمويل من وزارة شؤون المرأة، بالإضافة الى انجاز دراسة التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، أنشأت الوزارة أداة الكترونية لرصد وتوثيق واقع النساء في ظل جائحة كوفيد-19 لتظهر دور النساء الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، والثقافي والدور الفعلي والهام الذي قامت به المرأة الفلسطينية وما تقوم به في ظل الطوارئ والحجر المنزلي، ويمكن الدخول لهذه الاداة.وأطلقت وزارة شؤون المرأة وبالتنسيق مع الشركاء المرصد الوطني الالكتروني للعنف ضد المرأة على الموقع الالكتروني (www.gbvo.mowa.pna.ps) وتم تدريب ما لا يقل عن 300 من مدخلي البيانات وبدأ المرصد بالعمل رويداً رويداً في استخراج المؤشرات، لتشكل رقما وطنياً

ركزت الوزارة عملها خلال العام 2024، وفي اطار الأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة التاسعة عشرة على 4 اولويات، الأولوية رقم (1): الإغاثة وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة وغزة، الأولوية رقم (2): المالية العامة والاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، الأولوية رقم (3): الاصلاح المؤسسي، الأولوية رقم (5): تعزيز الصمود في القدس والاغوار والمناطق المهمشة، من اهم الانجازات والانشطة التي قامت بها وزارة شؤون المرأة في اطار الاولويات الاربعة.

- اصدار رزمة من التقارير والدراسات ذات العلاقة في تاثير العدوان الاسرائلي على النساء في قطاع غزة والضفة الغربية وتعميمها على الهيئات الاممية والدولية والعربية والانسانية والحقوقية وسفارات فلسطين في الخارج وتنظيم لقاءات ومشاورات وحملات مناصرة دولية لوقف الحرب وتوجيه المساعدات الطارئية للنساء
- التخطيط والتصميم لمجموعة من الخطط والبرامج والمبادرات الخاصة في دعم النساء المتضررات من الحرب والعدوان وتوجيه المؤسسات الشريكة للعمل نحو اولويات النساء وضرورة مشاركة النساء في جهود الإغاثة والتعافي المبكر في قطاع غزة، واعداد مسودة خطة ملحقة بالخطة الوطنية الثانية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325 تتضمن القضايا الطارئة والمستجدات التي برزت نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية
- صقل مهارات 35 موظف وموظفة من هيئة مكافحة الفساد حول النوع الاجتماعي استحقاقا لاستراتيجيتهم التي تم اقرارها مؤخراً، و تنفيذ 12 حلقات تلفزيونية (برنامج قضايهن) تناولت المرأة المقدسية، الريفية، اللاجئة، والخدمات الصحية والتعليمية والايواء.
- إعداد الإطار الخاص بفعالية اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، وإجراء المشاورات حوله مع اللجان المعنية، تمهيداً للإحتفاء بهذا اليوم على نحو يدعم تعزيز صمود المرأة في أرضها، تصميم مجموعة تدخلات وأنشطة تهدف إلى حشد الجهود وتثقيف المجتمع المحلي بشرائحه المتعددة بالقضايا المتعلقة بالنساء – ذات الأولوية – تمهيداً لتنفيذ الحملات المؤازرة لهن في مناطق جغرافية ومواقع مختلفة
- إعداد تقرير دولة فلسطين حول نظام الإنذار المبكر المراعية للمنظور الجنساني –الممارسات الجيدة والدروس المستفادة– وفق منهجية عمل UNDRR المرسل من المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث لاستعراض أهم ما قامت به الوزارة من مبادرات حول الإنذار المبكر من منظور المساواة بين الجنسين
- تقديم مقترح ورؤية الوزارة لخطة الدمج المؤسسي، وتعبئة النماذج ذات العلاقة والمحالة إليها من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وإقرار التامين الصحي للنساء العاملات في القطاع الأمني
- مراجعة وتقديم ملاحظات على رزمة من التشريعات والانظمة والقرارات والادلة منها، مشروع نظام معادلة الشهادات، مشروع نظام الداخلي لاتحاد المقاولين الفلسطينيين، برتوكول الاحالة لضحايا العنف في حالات الطوارئ، القرار بقانون رقم (18) لسنة 2015 بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية المعدل، مشروع نظام مُعدل لنظام الاعتراف ومعادلة الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي غير الفلسطينية المعترف به، الخطة الطارئة للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، الإطار الاستراتيجي لبناء دولة فلسطين. وإعداد دليل للعمل في حالات الطوارئ بخصوص نظام التحويل بالشراكة مع المركز الفلسطيني للارشاد.
- العمل على التطوير الاداري للوزارة، والذي شمل نظام الكتروني لضبط الدوام، حفظ الملفات الكترونيا بالامكانيات المتاحة، استكمال جهود أتمتة المرصد الوطني لرصد العنف ضد النساء، تقديم عرض حول الوزارة وبرامجها وعلاقتها بالهيئات المحلية في الاجتماع الخاص بفريق شمول الفئات المهمشة في الهيئات المحلية

الدروس المستفادة 2019- 2024

1. الوصول الى اقتصاد فلسطيني جامع يعزز المشاركة الاقتصادية للمرأة يساهم بشكل ملموس في دفع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليس فقط في المجال الاقتصادي بل ايضاً في المجال السياسي وصنع القرار والحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي والوصول الى خدمات نوعية في جميع القطاعات، وهو ضرورة وشرط مسبق لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتزامات دولة فلسطين تجاه الاتفاقيات الدولية والعربية والسياسات الوطنية.
2. الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي يتطلب جهود وطنية من كافة الجهات وخاصة التشريعية ومؤسسات العدالة ومقدمي الخدمات، ويتطلب ايضاً تطوير الخدمات للناجيات من العنف وتوفير الحماية اللازمة، بالاضافة الى تعزيز دور كل المؤسسات وخاصة التعليمية في نشر الوعي المحلي تجاه حقوق النساء وخاصة المرأة نفسها.
3. يتطلب حشد الجهود الأممية والعربية والدولية للايفاء بالتزاماتها الانسانية وبالمواثيق الدولية حملات وطنية تنسق وتدار بين كافة المؤسسات وفق رصد وتوثيق مهني لجميع الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال ضد الرجال والنساء والاطفال في كافة المجالات ومتابعة حثيثة مع السفارات الفلسطينية .
4. تدفع المشاركة السياسية ومشاركة النساء في صنع القرار الجهود الوطنية الرامية لضمان الشمول في جميع القطاعات والمؤسسات سواء الحكومية او مؤسسات القطاع الخاص او النقابات العمالية او النقابات المهنية وهيئات الحكم المحلي ومؤسسات قطاع العدالة والأمن.
5. يساهم تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في تسريع نتائج الشمول والتضمين في جميع القطاعات وتعزيز نوعية الخدمات المقدمة للنساء.
6. تعزيز استجابة عمليات المتابعة والتقييم في المؤسسات الرسمية لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
7. تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة على قضايا المرأة ومراعاة ان تكون الاستراتيجية مرجع أساسي للتنفيذ.
8. العمل بمنهجية تحقيق السياسات المنفردة التي تقر سريعا كونها لا تؤخذ وقتا في النقاش والتحليل وتتسم بالوضوح.
9. زيادة التنسيق والوضوح بين دوائر صنع السياسات وبناء لقاءات دورية في هذا المجال لما له أهمية في توضيح المفاهيم والرؤى

القسم الثالث، الرؤية والأولويات الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3.1 الرؤيا عبر القطاعية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة

جاءت الرؤية بالتوافق عبر مشاورات معمقة مع الشركاء وصناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني والخبراء والتناغم مع التزامات دولة فلسطين الوطنية والاممية والعربية، حيث تم عقد اجتماعيين مركزيين للمجلس الاستشاري لوزارة شؤون المرأة والذي يضم وكلاء الوزرات ورؤساء المؤسسات النسوية ذات العلاقة، كما تم عقد اجتماع خاص بالشركاء والخبراء الدوليين، واتفقوا على رؤية وأولويات للمرحلة القائمة كاساس للمسار الاستراتيجي عبر القطاعي.

الرؤيا: مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة

تلتزم وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الشريكة بالشراكة القائمة، كل في اطار دوره واختصاصه نحو اتخاذ كافة التدابير المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية اللازمة حتى يحصل كل فرد في المجتمع بغض النظر عن عمره او جنسة على الفرص المتساوية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون تمييز.

نؤمن كوزارة وشركاء بأن تمتع الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة، ليس مجرد حق من حقوق الانسان او التزام سياسي، بل هو في الاصل التزام انساني اخلاقي وركيزة من ركائز التنمية المستدامة والازدهار، وشرط مسبق للدفع الامام في تحقيق الامن الغذائي ومكافحة الفقر وتحسين مخرجات نوعية التعليم وتمتع الجميع بمن فيهم الاطفال بالصحة والتنشئة الجيدة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية وتحقيق الامن والسلم المجتمعي.

رسالة وزارة شؤون المرأة:"تطوير وتغيير السياسات والتشريعات والقوانين وتحسين الخدمات، وبناء الشبكات بما يحقق المساواة بين الجنسين، وتعزيز التنسيق مع كافة المؤسسات الشريكة المحلية والاقليمية والدولية لضمان توفير الوقاية والحماية، والمشاركة، والتمكين التنموي (اقتصاديا، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وحقوقياً) وتعزيز ممارسة المرأة الفلسطينية حقها في المسائلة".

تستند وزارة شؤون المرأة في اطار قيادتها للجهود الوطنية والدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اولاً على وثيقة اعلان الاستقلال 1988، والقانون الأساسي المعدل 2005، والوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية 2012، وقرار المحكمة الدستورية العليا بشأن سمو الاتفاقيات الدولية ما لا تتعارض مع الثقافة الوطنية والدينية، وثانياً على مجموعة من المرجعيات الاتفاقيات الموقعة او التي التزمت بها الحكومة ذات العلاقة بالمساواة بين الجنسين، ومنها اهداف التنمية المستدامة 2030، ومنهاج عمل بيجين 1995، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

3.2. الأولويات عبر قطاعية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يختص هذه القسم في مجموعة الأولويات الوطنية التي توافق عليها الشركاء من المؤسسات والهيئة الرسمية والقطاع الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، كاولويات ذات اهمية قصوى والتي تشكل مرجع يستند اليه الجميع في تحديد استراتيجيات عملة وخططه وبرامجه، مع ملاحظة ان ترتيب الأولويات لا يعكس اهميتها حيث ان الأولويات الخمسة على نفس الدرجة من الاهمية.

محاور العمل الوطنية عبر القطاعية للأولوية 1، حماية النساء من عنف الاحتلال الإسرائيلي ومساءلة الجناة.

1. محور المناصرة وحشد الجهود الاممية والعربية الدولية الرامية لمعاقبة ومساءلة اسرائيل على انتهاكاتها لحقوق الفلسطينين والنساء والاطفال وتوثيق ورصد وتعميم الانتهاكات في جميع المحافل الدولية .
2. محور مشاركة النساء والفتيات والمجتمع المحلي في الحد من عنف الاحتلال والتوعية في الحقوق والتبليغ والمقاضاة، والمشاركة الفاعلة في في جهود السلام الرسمي وغير الرسمي وصناعة القرار.
3. محور الخدمات القانونية وخدمات الحماية للنساء المعنفات من الاحتلال بمهنية عالية وبشكل كافي.
4. محور التقارير ونشر البيانات بشكل دوري ومنظم بما يتصل بالقرار 1325
5. محور تدابير الاجهزة الامنية الفلسطينية لتعزيز مشاركة النساء في الاجهزة الأمنية وتعزز القيادة المشاركة للمرأه وتتبنى قرارات وممارسات تراعي منظور النوع الاجتماعي
6. محور مراجعة وتطوير المعايير والخطط والبرامج في العمليات الانسانية واعمال الاستجابة الطارئة والانعاش المبكر لتعزيز استجابتها لاحتياجات الرجال والنساء والاطفال وكافة الفئات.

محاور العمل عبر القطاعية الوطنية للأولوية 2، القضاء على العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص وانهاء التمييز ضدها.

1. محور الحماية والتوعية بما يضمن مشاركة وشمول جميع الفئات المجتمعية والمؤسسات والهيئات والافراد.
2. محور دعم آليات الحماية للنساء ضحايا العنف والكشف عن حالات العنف بما يشمل خدمات الحماية في قطاع الصحة ووحدات حماية الاسرة والارشاد والنيابة النظامية والشرعية.
3. محور استجابة الانظمة القانونية ومنظومة العدالة لقضايا العنف ضد النساء ويشمل مراجعة وتعديل القوانين واصدار الانظمة والتعليمات اللازمة للانفاذ واصدار الدراسات والتقارير التشخيصية لوضع الاستجابة القانونية لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وتاثيراته.
4. محور العلاقات ما بين الشركاء ذو الصلة في القضاء على العنف والتشبيك والتعاون بين الشركاء
5. تعزيز ادوات المحاسبة للمعنفين

محاور العمل عبر القطاعية الوطنية للأولوية 3، زيادة تشغيل النساء وتعميم معايير العمل اللائق للنساء في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.

1. محور التدابير الخاصة في بيئة العمل اللائق والآمن للنساء في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني بما يشمل التشريعات ذات العلاقة في التوظيف، التحرش، الاجور، الاجازات، التعاقد، العقوبات، بيئة العمل، السلامة والصحة المهنية، رعاية الطفل، شمول ذوي الاعاقة وامور اخرى والالتزام بها واعمال الرقابة والتفتيش وانظمة الشكاوى والوصول للمحاكم والقضاء والعمل النقابي.
2. محور ريادة الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية المبنية على التقنيات العالية والتكنولوجيا ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات، يشمل المحور الشمول المالي ومنظومة تشريعات الاعمال وخدمات تطوير الأعمال واستخدام التنكولوجيا والصناعة والذكاء الاصطناعي، ومخرجات التعليم العالي.
3. محور اقتصاد الرعاية لضمان تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة بما بما يضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية
4. محور التدريب المهني والتقني والتعليم العام والذي يشمل المساقات التدريبية في مجالات واعدة ومبنية على السوق والتكنولوجيا وشاملة للنساء من كافة المناطق.
5. محور الشمول المالي للنساء بما يشمل التثقيف المالي ورزم خدمات مالية خاصة للنساء ووضع آليات لتعزيز وصول النساء للخدمات المالية.
6. محور المرأة في صنع القرار في المؤسسات والهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الاهلية والاتحادات والنقابات العمالية والنقابات المهنية.

محاور العمل عبر القطاعية الوطنية للأولوية 4، تمكين المرأة من الوصول الى مواقع صنع القرار والمشاركة السياسية والمجتمعية

1. محور مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار خاصة في النقابات المهنية والاتحادات والهيئات المحلية والنقابات واللجان العمالية.
2. محور التربية على الحقوق السياسية للمرأة تشمل الشباب والشابات والفتيان والفتيات ومختلف المؤسسات بما فيها الاعلامية والتربوية والدينية.
3. محور تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية والتعاون مع الشبكات والمؤسسات الإعلامية والتكنولوجية والحقوقية المؤثرة محلياً، واقليمياً، ودولياً.
4. محور بناء قدرات النساء المرشحات لمناصب ادارية عليا ووضع التدابير الخاصة في تمكينهن من فرص التدريب والتطوير المهني لوصول لقيادة المؤسسات في القطاع الخاص والعام والاهلي والامني.

الأولوية 5، تعزيز دور ومأسسة الأليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي في كافة القطاعات

1. محور بناء قدرات وحدات النوع الاجتماعي والذي للايفاء بالتزاماتها وتعزيز مواردها البشرية والمادية والمالية تجاه الشمول والتضمين في في كافة القطاعات وخاصة الوصول الى تعليم نوعي وشامل وخدمات صحية جيدة وتوفير خدمات بنية تحتية ومشاركة ثقافية ورياضية ومشاركة في فاعلة في القوى العاملة .

2. محور البيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات والمتابعة والتقييم لكافة القطاعات ذات الأولوية لتعزيز المساواة وتمكين المرأة
3. التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين

3.3 شركاء نحو التغيير: التزامات وأدوات المؤسسات والهيئات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية نحو الأولويات .

تعتبر الاسرة الفلسطينية المؤثر والمتأثر الأساسي في قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين، كما تؤثر وتتأثر قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين بـسياسات المؤسسات الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات وهيئات الحكم المحلي وقطاع العدالة، وبشكل محدد يمكن تصنيف مجموعات المؤسسات والهيئات الاساسية ذات العلاقة في تعزيز المساواة وتمكين المرأة الفلسطينية كما يلي.

1. **وزارة شؤون المرأة:** يناط بها مسؤولية قيادة جهود تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتوافق مع المرجعيات الوطنية والالتزامات الاقليمية والعربية، وضمان دمج وتضمين قضايا النساء في عمل الوزارات والهيئات الرسمية وتقديم الاقتراحات والتوصيات السياساتية والتشريعية والتنظيمية اللازمة ورصد وتشخيص الواقع والفجوات ذات العلاقة ورفع الوعي المجتمعي وحشد الجهود الوطنية والدولية تجاه حقوق النساء الفلسطينيات.
2. **المجلس التشريعي:** السلطة التشريعية المنتخبة والتي يناط بها سن القوانين والرقابة على اداء السلطة التنفيذية ومساءلة الحكومة واقرار الخطة العامة للتنمية والسياسات العامة، ومناقشة واقرار قانون الموازنة العامة.
3. **مؤسسة الرئاسة:** ينتخب رئيس دولة فلسطين انتخاباً عاماً ومباشراً من الشعب الفلسطيني، ويصدر رئيس الدولة القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني، وفي حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير يصدر الرئيس قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات، ويساعد مجلس الوزراء في أداء مهامه وممارسة سلطاته.
4. **مجلس الوزراء(الحكومة):** اعداد وتقديم مقترحات القوانين واقرار الانظمة واللوائح التنفيذية للقوانين السارية، والعمل على اعداد الموازنات اللازمة والحساسة للنوع الاجتماعي، وتنسيق وتوجيه كافة مكونات الجهاز الاداري للوزارت والهيئات الحكومية، واصدار القرارات والتوجيهات للجهات ذات الاختصاص بتركيز الجهود لتحقيق تنفيذ فاعل وحقيقي لالتزامات الحكومة نحو تعزيز المساواة وتمكين المرأة وفق الخطط والسياسات المتبناه.
5. **الوزارات والهيئات الحكومية والاجهزة الأمنية:** تناط في الوزارات والهيئات الحكومية مهام تنفيذية تتعلق في تنظيم وادارة وتقديم الخدمات واقتراح القوانين والانظمة واصدار التعليمات التي تتعلق في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقطاع الامن والبيئة او القطاعات ذات التقاطع مع وزارة شؤون المرأة. يؤثر ويتأثر عمل الوزارات والهيئات الحكومية على مجمل القضايا والفجوات ذات العلاقة في تسريع الوصول لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

6. **ديوان الموظفين العام:** يناط في الديوان مهمة تطوير وتنظيم والإشراف على الوظيفة العامة،وتطوير الإطار القانوني واللوائح التنفيذية الناظمة للخدمة المدنية. وتطبيق التشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها وتنمية وتخطيط وإدارة الموارد البشرية.
7. **الاطر النسوية:** هيئات مرتبطة بالأحزاب السياسية تعمل ضمن أحزابها وفي اطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لحشد وتأطير النساء الفلسطينيات وبناء قدراتهن في جميع المناطق، وتنشط في التاثير على سياسات الأحزاب السياسية والحكومة الفلسطينية في تبني قضايا المرأة وتعزيز دور المرأة في قضايا الشأن العام والدفاع عن حقوقها في جميع المجالات ورفع نسبة تمثيل النساء في الأحزاب السياسية.
8. **مؤسسات المجتمع المدني:** مؤسسات قائمة على العضوية الطوعية يحكمها قانون خاص ومجلس إدارة منتخب تعمل في مجال حقوق الانسان والتمكين النسوي وفي مجالات التنمية المختلفة. تعمل بشكل مباشر على قضايا تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامجها المختلفة، ومن خلال التوعية وبناء القدرات والضغط والمناصرة وتنظيم النساء وتطوير الدراسات والتمثيل القانوني وتقديم الخدمات القطاعية والرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان وخاصة حقوق المرأة، وتقدم بعض مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في قطاعات اجتماعية واقتصادية وبيئية خدمات ودعم للرجال والنساء في قطاعات الزراعة، الأعمال، التكنولوجيا، البيئة، الطاقة، الدفاع والاستشارات القانونية، التعليم، الصحة، الرياضة والشباب.
9. **مؤسسات التعليم العالي:** يكفل القانون الحق في التعليم العالي، ويتيح الحرية الأكاديمية والبحثية التي تعزز تنمية القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية للطالب، ويؤكد على بناء الهوية الوطنية ودعم وحدة الشعب وترابطه؛ ويسهل عمليات إعداد الكوادر البشرية المؤهلة من المتخصصين والخبراء والباحثين والفنيين في حقول المعرفة بأنواعها بما ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة المستدامة. يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين 51، منها 19 جامعة تقليدية و15 كلية جامعية و17 كلية مجتمع متوسطة.
10. **المؤسسات ووكلات الاعلام:** مجموعة من وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء ووسائل التواصل الاجتماعي المملوك للدولة او القطاع الخاص او مؤسسات أهلية، تعمل وتنشط في مجال رفع الوعي المجتمعي حول قضايا النوع الاجتماعي، وحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحشد الرأي العام تجاه قضايا معينة والمساهمة في تعزيز الثقافة المجتمعية الداعمة لحقوق المرأة والمساءلة المجتمعية.
11. **هيئات الحكم المحلي واللجان الشعبية في المخيمات:** حيث بلغ اجمالي العاملين في الهيئات المحلية الدائمين في العام 2022، 12,282 منهم 12% نساء، وبلغ عدد الهيئات المحلية 443 هيئة منها 157 بلدية، 286 مجلس قروي و27 هيئة محلية. *تتاثر حياة الفلسطينيين من النساء والرجال والاطفال وكبار العمر والاشخاص ذوي الاعاقة في خدمات وادارة الهيئات المحلية، خاصة تلك التي تتعلق في* تعزيز البنية التحتية في التجمعات السكنية والتنمية الاقتصادية المحلية الشاملة ومسؤولياتها الاجتماعية.
12. **المنظمات والمؤسسات العربية والأممية والدولية :** تمويل المؤسسات الفلسطينية وبناء قدراتها من اجل تفعيل دورها في مجالات التنمية بشكل عام وفي مجال دمج قضايا النوع الاجتماعي تعمل مؤسسات الامم المتحدة على بناء قدرات

المؤسسات الحكومية لتمكينها من القيام بالتزاماتها أمام المجتمع الدولي، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة ومناهضة العنف ضد المرأة

13. **وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الرسمية:** تعمل وحدات النوع الاجتماعي على تعميم ودمج قضايا النوع الاجتماعي في استراتيجيات وموازنات وخطط عمل الوزارات والمؤسسات الرسمية وتطوير قدرات العاملين في كافة المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والرصد والمتابعة والتقييم لضمان الادماج في القطاعات ذات العلاقة.

14. **المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص:** تعزيز الحوكمة في عمل المؤسسات الأعضاء او التي تقع في دائرة عمل المؤسسة التمثيلية مما يحد من تضارب المصالح في علاقته مع القطاع العام، وفي تحسين الخدمات العامة للمواطنين في بعض المجالات مثل الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها

15. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** المؤسسة الرسمية المناط بها جمع وتحليل ونشر البيانات الاحصائية في فلسطين بهدف توفير بيانات دقيقة وموثوقة لدعم عمليات التخطيط وصنع القرار في مختلف القطاعات ويعمل على تنفيذ التعدادات الوطنية مثل التعداد السكاني، الزراعي، والاقتصادي إجراء المسوح الإحصائية حول السكان، القوى العاملة، الفقر، الصحة، التعليم، الصناعة، التجارة، وغيرها جمع البيانات الإدارية من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويعتبر الجهاز مصدرًا رئيسيًا للمعلومات التي تساعد في بناء السياسات والتخطيط التنموي المستدام، كما يلعب دورًا مهمًا في رصد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

3.4. تدابير التنسيق مع الشركاء لضمان الوصول للنتائج

ستعمل وزارة شؤون المرأة على تشكيل وتطوير عمل مجموعة من اللجان التي تضم المؤسسات الشريكة وتفعيل مشاركتها في اللجان والهيئات الوطنية والدولية ذات العلاقة. وبشكل محدد تعطي الوزارة اهمية عالية لمجموعة العمل القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين التي تضم المؤسسات الدولية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق الجهود، واللجنة الوطنية الخاصة في قيادة الجهود الوطنية نحو غايات الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة، تعزيز المساواة بين الجنسين بالاضافة الى مشاركتها في اللجان الخاصة في الأهداف الاخرى، ومن اهم اللجان والآليات الوطنية التي ستوليها الوزارة اهتمام بالاضافة الى ذلك:

لجنة لدراسة تعزيز عمل وحدات النوع الاجتماعي في الدوائر الحكومية: وتهدف الى تعزيز عمل وحدات النوع الاجتماعي في الدوائر الحكومية واقتراح آليات اللازمة لمعالجة التحديات والاشكاليات التي تواجهها، ولأهميتها ترأسها وزيرة شؤون المرأة.

اللجنة التحضيرية لأعمال القدس عاصمة المرأة العربية: تم تشكيلها بمرسوم رئاسي الهدف من تشكيلها تسليم دولة فلسطين رئاسة لجنة المرأة العربية في جامعة الدول العربية وإعلان القدس عاصمة المرأة العربية لعام 2025.ترأسها وزيرة شؤون المرأة وعضوية عدد من ذات الاختصاص من الهيئات والدوائر الحكومية وأيضا عدد من المجتمع المدني.

اللجنة الدائمة للإشراف والمتابعة لرصد العنف الموجه ضد المرأة: تسعى اللجنة رصد البيانات وتحليلها لإصدار سياسات وتشريعات وقوانين لإنهاء العنف المجتمعي الموجه ضد المرأة، وإصدار رقم وطني موحد ليكون المرجع الرسمي لدولة

فلسطين، وايضاً نظرا لاهمية اللجنة ترأسها وزيرة شؤون المرأة وتضم عدد من الهيئات والدوائر الحكومية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في المحافظات الشمالية والجنوبية في فلسطين.

اللجنة الوطنية للموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي: تسعى اللجنة الى تطوير الالتزام الحكومي لتضمين قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والخطط وبرامج الوزارات المختلفة، وترأسها وزيرة شؤون المرأة وعضوية الوزارات المختلفة.

اللجنة المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضدالمرأة: تهدف اللجنة الى متابعة اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذ بنود الاتفاقية ومواءمة القوانين والتشريعات والإجراءات الوطنية، وتكون برئاسة مشتركة وزارة شؤون المرأة ووزارة الخارجية والمغتربين وتضم بعضويتها دوائر وهيئات حكومية ومجتمع مدني

لجنة وطنية دائمة لرصد ممارسات وانتهاكات جرائم الاحتلال الموجه ضد النساء : وتسعى اللجنة الى رصد جرائم وانتهاكات الاحتلال المخالفة للقانون الدولي الموجه ضد الفتيات والنساء.ترأسها وزيرة شؤون المرأة وتضم في عضويتها دوائر وهيئات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني.

لجنة نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات: تسعى اللجنة الى حوكمة لآلية تضمن استقبال وتحويل النساء المعنفات لضمان تلقي الحماية والخدمة للنساء طالبات المساعدة.وترأس اللجنة وزيرة شؤون المرأة ويضن عضوية دوائر ووزارات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات أمنية (الشرطة).

اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد الفتيات والنساء : تسعى اللجنة الى رسم السياسات والآليات الوطنية لمناهضة العنف الموجه ضد الفتيات والنساء. ترأس اللجنة وزيرة شؤون المرأة وعضوية المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

3.5.دور وزارة شؤون المرأة في تسريع الوصول للنتائج

تستند وزاة شؤون المرأة في تدخلاتها الاستراتيجية بالاساس على فهمها العميق لدورها في اطار رسالتها الرامية الى تعزيز السياسات والتشريعات وتحسين الخدمات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في جميع القطاعات للوصول مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية وصولاً الى المساواة وكرامة العيش للجميع.

ستعمل وزارة شؤون المرأة على اتخاذا تدابير تنظيمية داخلية ترتكز على تعزيز التنسيق والشراكات الوطنية والاقليمة والدولية وفق الأولويات الوطنية التي تم التوافق عليها خلال اعداد هذه الاستراتيجية، وبشكل محدد ستعمل وزارة شؤون المرأة على قيادة الجهود وبناء القدرات التنظيمية الداخلية على ما يلي:

1.مراجعة واقتراح توصيات سياساتية وخطط تشريعية مبنية على دراسات وتحليل مستمر للمنظومة التشريعية في محاور الأولويات الخمسة من كادر مؤهل يعمل بالشراكة الكاملة مع جميع الاطراف.

2. حشد الجهود الوطنية والدولية والعربية عبر اوراق الموقف والمشاركات في الهيئات والمؤتمرات واللجان الدولية والعربية والعلاقات الثنائية لمناصرة حقوق الشعب الفلسطيني بالتركيز على النساء وحشد الشراكات التمويلية الوطنية والدولية لتمكين المرأة وفق الأولويات بالتنسيق مع جميع الاطراف المعنية وخاصة وزارة الخارجية والمغتربين ووزارة التخطيط والتعاون الدولية والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والاتحاد العام للمرأة والاطر النسوية.

3. تبني وتنفيذ برامج توعية وارشاد تستهدف النساء والرجال والمجتمع والمؤسسات تساهم في تسريع النتائج المخططة
4. تقديم الدعم الفني والاداري والمعرفة وبناء القدرات لوحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات في جميع القطاعات لتحسين ادائها في مجال تضمين قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات والقطاع التي تنشط فيه.
5. تطوير وتنفيذ نظام متابعة وتقييم يقدم رزمة من التقارير حول مؤشرات قياس اداء الاستراتيجية وينتج المعرفة.
6. الرصد والتوثيق لمجمل القضايا في محاور الاستراتيجية وخاصة مجال العنف المجتمعي، الانتهكات الاسرائيلية ضد النساء، والمشاركة الاقتصادية والسياسية واصدار تقارير خاصة.
7. اجراء الدراسات والتقارير المتخصصة ذات العلاقة في محاور عمل الاستراتيجية واي قضايا اخرى مستجدة
8. اعداد التقارير الخاصة في التزامات فلسطين نحو الاتفاقيات الدولية والعربية

.

القسم الرابع، الأهداف والنتائج الإستراتيجية ومسار العمل الاستراتيجي

استندت فريق التخطيط والموازنة في وزارة شؤون المرأة في مراجعة واعتماد المسار الاستراتيجي عبر القطاعي على رزمة الاولويات الوطنية عبر القطاعية التي تم التوافق عليها مع الشركاء كاساس لمحاور المسار الاستراتيجي، والمفاضلة بين الأولويات الوطنية عبر القطاعية بناء على الدروس المستفادة من عمل الوزارة والشركاء في الاستراتيجيات السابقة مع الاخذ بعين الاعتبار الموازنات والموارد المتوفرة في ظل الازمة المالية التي تواجه الحكومة الفلسطينية والمشاريع التطويرية والشراكات الموقعة.

راعت عملية اختيار المسارات والتدخلات السياساتية ايضاً الارادة السياسية للحكومة نحو تعزيز المشاركة السياسية والتزاماتها نحو الاتفاقيات الدولية والمرجعيات العربية وبرنامج التنمية والتطوير 2025–2026 والوضع السياسي الناتج عن العدوان الاسرائيلي وما نتج عنه من تفاقم الازمة الانسانية في قطاع غزة والضفة الغربية والحاجات الملحة للاغاثة والتدخل المبكر للتعافي للنساء والاسر.

يتكون المسار الاستراتيجي عبر القطاعي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من 5 مسارات فرعية تساهم بشكل ملموس في الوصول "مجتمع فلسطيني تسوده العدالة الاجتماعية يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة" وهذا المسارات الفرعية هي: 1. حماية النساء من عنف الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية. 2.الاقتصاد الجامع وتشغيل النساء 3. مسار القضاء على العنف ضد المرأة 4. المشاركة السياسية للمرأة 5. مأسسة الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية

4.1.مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية

ترتكز نظرية التغيير في مسار فضح انتهاكات الاحتلال والعدوان المستمر على غزة والضفة الغربية على بنود أجندة المرأة والسلام والأمن وفق القرار رقم 1325 في العام 2000 والمواثيق الدولية خاصة القانون الانساني الدولي، والتزامات الدول الاعضاء في التوسط في السلام بطريقة شاملة ومستدامة، وتحقيق السلام والأمن الدوليين واسهاماتها في منع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، وتعزيز مشاركة المرأة الكاملة والهادفة والمتساوية مع الرجل في عمليات السلام والحلول السياسية ضرورية للعمل الفعال في مجال حفظ السلام والوصول الى نتائج مستدامة.

تشترط نظرية التغيير في الوصول الى النتائج المرجوة في نطاق هذا المسار على تفعيل دور الحكومات والمنظمات الأممية والدولية في معاقبة ومساءلة اسرائيل عن جرائمها، وتطوير نهج الرصد والتوثيق للانتهاكات وفق الآليات الدولية وتعميمه في الوقت المناسب ووضع تدابير وطنية ودولية وقائية للحد من الانتهاكات الاسرائيلية مدعومة بالوعي والمعرفة المجتمعية وخاصة معرفة النساء بحقوقهن وآليات التبليغ والشكاوى والوصول للمحاكم وتطوير المعايير والخطط والبرامج في العمليات الانسانية واعمال الاستجابة الطارئة والانعاش المبكر

> وقف عنف الاحتلال على النساء والرجال شرط مسبق لتسريع تحقيق غايات التنمية المستدامة وخاصة تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق السلام والامن وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من العنف المبني على المجتمع والفقر وتحقيق الامن الغذائي

لتعزيز استجابتها لاحتياجات الرجال والنساء والاطفال وكافة الفئات، ويتطلب هذا كله زيادة تمثيل النساء في المؤسسات والهيئات ذات العلاقة. خصص المسار ثلاثة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها.

الهدف الاستراتيجي لمسار الحد من عنف الاحتلال: تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية على 3 محاور اساسية منبثقة من القرار الاممي، المحور الاول الحماية والوقاية والذي يتبني مجموعة من التدابير الخاصة على توفي الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونوي وتقديم برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات والمجتمع المحلي وخاصة النساء والمناطق الاكثر تضرراً من عنف الاحتلال المتزايد.

4.2. مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها.

تقوم نظرية التغيير لتحقيق اقتصاد فلسطيني جامع على فرضية أساسية مفادها أن مشاركة المرأة الاقتصادية ليست فقط شرطًا مسبقًا، بل هي أيضًا محرك أساسي لتحقيق هدفين رئيسيين. الأول يتمثل في بناء مجتمع فلسطيني عادل تسوده العدالة الاجتماعية، حيث يتمتع الرجال والنساء والفتيات والفتيان بالمساواة والحماية والحد من التمييز في جميع المجالات. والثاني يركز على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تشمل تحسين جودة التعليم وتوفير خدمات صحية شاملة، وضمان الطاقة النظيفة، والسكن الملائم، والمياه، والعدالة للجميع. ويعد تحقيق هذه الأهداف مشروطًا بالتزام وطني واضح بتنفيذ البرامج التنموية المتفق عليها، وخاصة تلك التي تهدف إلى التحول الاقتصادي ومعالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

اثر تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء.

- الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي
- تعزيز قدرة الأسر للوصول لتعليم شامل وعادل وخدمات صحية جيدة
- تقوية التماسك الاجتماعي، والحد من العنف والتمييز المبني على النوع، ودعم أنظمة الحماية الاجتماعية.
- دفع عجلة النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والمحلي، مما يزيد من إيرادات الحكومة ويقلل الاعتماد على المساعدات الاجتماعية.
- تعزيز مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية، و المواطنة المتساوية

الهدف الاستراتيجي لمسار اقتصاد فلسطيني جامع، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق:

يسعى المسار بشكل محدد الى الى تحقيق هدف مركب من 4 جوانب، 1. زيادة عدد النساء المنخرطات في الاعمال التجارية الابتكارية التي تعتمد التقنيات العالية 2. تعزيز مشاركة النساء في الأعمال متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الصغر 3. زيادة عدد النساء الحرفيات والمهنيات العاملات في القطاع المنظم 4. تعزيز انخراط النساء في العمل التعاوني ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي. خصص المسار اربعة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها. 5. تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية والرقمية بشكل عادل وآمن، بما يرفع نسبة امتلاك الحسابات المالية واستخدام أدوات الادخار والتمويل والتأمين، ويسهم في زيادة مشاركة النساء الاقتصادية واستقلاليتهن المالية، خاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة بالأزمات. 6. تعزيز جاهزية النساء رقمياً من خلال توسيع مهاراتهن في

التكنولوجيا والأنظمة المؤتمتة، وزيادة استخدام الحلول الرقمية في العمل والإنتاج والخدمات، بما يحسن فرص التشغيل، ويرفع الكفاءة، ويدعم التحول الرقمي الشامل والمستجيب للنوع الاجتماعي.

4.3. مسار القضاء على العنف ضد المرأة

ترتكز نظرية التغيير للقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي اولاً على التزامات دولة فلسطين ومعالجة مجموعة من العوامل البنيوية والهكيلية والمؤسساتية والتشريعية التي تدفع العنف المبني على النوع الاجتماعي للامام. بنية نظرية التغيير لمسار الحد من العنف على ضرورة توفر مجموعة من الشروط المسبقة للوصول الى النتائج والغايات المرجوة في مقدمتها موائمة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والانفاذ، وبناء ثقافة مجتمعية واسعة رافضة للعنف ومشاركة في الحد منه، والتعامل المؤسساتي المنظم مع الناجيات من العنف وتقديم الخدمات اللازمة في جميع القطاعات، بالاضافة الى بناء منظومة متينة لنظام التحويل الوطني وتعزيز الروابط والعلاقات.

يتقاطع مسار الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي مع الاهداف والنتائج ذات العلاقة في الوصول الى المساواة والتمتع بالمواطنة الكاملة للرجال والنساء وخاصة في الوصول الى اقتصاد فلسطيني جامع وتعزيز وصول النساء للخدمات النوعية في كافة القطاعات وتمتعهن بمستويات جيدة من التعليم والصحة والوصول الى خدمات بنية تحتية ملائمة وفي مقدمتها السكن اللائق والمياه النظيمة والطاقة الآمنة والوصول الى العدالة والموارد والمشاركة السياسية.

الهدف الاستراتيجي مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية على 3 محاور اساسية منبثقة من القرار الاممي، المحور الاول الحماية والوقاية والذي يتبني مجموعة من التدابير الخاصة على توفي الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانونوي وتقديم برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات والمجتمع المحلي وخاصة النساء والمناطق الاكثر تضرراً من عنف الاحتلال المتزايد، وبشك محدد خصص المسار اربعة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها.

4.4. مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار

ترتكز نظرية التغيير لمسار المشاركة السياسية والمجتمعية على التزامات دولة فلسطيين الوطنية والأممية ذات العلاقة، وعلى مجموعة من الاسباب التي تدفع مشاركة المرأة للخلف، حيث التعامل وحلها يشكل شروط مسبقة للوصول الى النتائج المرجوة. ترتكز التدخلات الاساسية التي تندرج في مسار المشاركة السياسية والمجتمعية وفي مواقع صنع القرار على الوصول الى ثقافة مجتمعية ومؤسساتية وارادة سياسية تؤمن باهمية ونتائج المشاركة السياسية للمرأة وتدفعها للأمام كونها ضرورة تنموية، والوصول الى جيل واعي ومؤمن بحقوق المرأة في كافة المجالات وخاصة في قدراتها القيادية، وتعزيز ثقة النساء في قدراتها وامكانيها وتوفير فرص التطوير الذاتي للمراة في كافة المجالات الفنية والقيادية.

يدفع مسار التغيير للمشاركة السياسية والمجتمعية النتائج والغايات الخاصة في جميع اوجه المساواة والمشاركة في المجال الاقتصادي والحد من العنف بكافة اشكاله بما في ذلك عنف الاحتلال ووصول النساء الى خدمات نوعية تراعي احتياجاتها وتحقيق اهداف التنمية المستدامة والمشاركة السياسية هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه.

الهدف الاستراتيجي، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية على 3 محاور اساسية منبثقة من القرار الاممي، المحور الاول الحماية والوقاية والذي يتبني مجموعة من التدابير الخاصة على توفي الحماية الاجتماعية والصحية والنفسية والقانوني وتقديم برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات والمجتمع المحلي وخاصة النساء والمناطق الاكثر تضرراً من عنف الاحتلال المتزايد، وبشك محدد خصص المسار اربعة نتائج عبر قطاعية انبثقت من الأولويات عبر القطاعية التي تم التوافق عليها.

4.5. مأسسة الآليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية

تساهم المأسسة والتضمين تعزيز المساواة وتمكين المرأة في المؤسسات والبرامج والموازنات في الوصول الى ان مسؤلية تعزيز المساواة بين الجنسين هي مسؤولية جماعية وتدفع كافة المسارات الى الامام.

ترتكز نظرية التغيير في مسار الماسسة والتضمين للآليات الوطنية على فرضية ان المسؤوليات والمهام للوصول لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتطلب التزام الشركاء في العمل على الأولويات الوطني وفق اسس المساءلة والالتزام في الادوار والمسؤوليات المناطة بكل طرف، وان المعلومات والمعرفة والترابط بين الشركاء يتطلب بيانات ومعلومات حديثة وموضوعية ومدعمة الحقائق والدروس المستفادة. وان هذا كله شرط مسبق للوصول لجميع النتائج في المسارات الاربعة التي ذكرت في الاقسام السابقة. يتطلب ايضاً الوصول الى النتائج بشكل اساسي تطوير عمل واداء وحدات النوع الاجتماعي وفقاً لقررات مجلس الوزراء خاصة في القطاعات الاستراتيجية التي تؤثر على حياة النساء مثل قطاع التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات

ترتكز النتائج عبر القطاعية والتدخلات السياساتية ذات العلاقة في الماسسة والتضمين في 3 محاور عمل، محور وحدات النوع الاجتماعي ومحور الاعلام ، ومحور التنسيق والتشبيك وانشاء الروابط

4.6. تقاطعات المسار مع البرنامج الوطني للتنمية والتطوير واهداف التنمية المستدامة.

اعتمدت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشر، **البرنامج الوطني للتنمية والتطوير**، المرحلة الاولى 2025–2026 كوثيقة مرجعية لاعداد استراتيجيات الوزارات والهيئات الحكومية 2025–2027. تهدف المرحلة الاولى من البرنامج بشكل أساسي إلى البدء في تنفيذ عملية التحول الاقتصادي والارتقاء بمستوى الاداء المؤسسي، وان يمهد الطريق لعملية تنمية اجتماعية واقتصادية وبيئية شاملة وتسريع التعافي من الصدمة الاقتصادية العميقة التي سببتها الحرب المدمرة على غزة والعدوان على الضفة الغربية، وتنويع النشاط الاقتصادي، وزيادة مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل مستدامة في **الاقتصاد الوطني خاصة للفئات الشابة**، وتعزيز الشمول الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية للتحديات العالمية الرئيسية بما في ذلك تغير المناخ، وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات الحكومية مما يساعدها على توفير الخدمات الأساسية وتحسين جودتها، وتأمين إمدادات الطاقة والغذاء والمياه لأبناء شعبنا.

يتضمن البرنامج الوطني للتنمية والتطوير مجموعة من المبادرات التنموية الاستراتيجية والتي تهدف إلى دعم النهوض والتحول الاقتصادي وتمهيد الطريق نحو المرونة والاستدامة من خلال استهداف المجالات ذات الأولوية القصوى، بما في ذلك تحقيق أمن الطاقة والتحول الى مصادر الطاقة المتجددة، وتوطين الخدمات الصحية، والتحول الرقمي، وتعزيز شمولية الحماية الاجتماعية، وتعزيز استدامة هيئات الحكم المحلي، وتعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي، والتعليم من أجل التنمية.

حددت المرحلة الاولى من البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025–2026، 7 مبادرات تنموية استراتيجية تهدف الى دعم جهود النهوض والتحول الاقتصادي وتمهيد الطريق نحو المرونة والاستدامة. من خلال استهداف 7 مجالات ذات أولوية قصوى، وهي: 1. أمن الطاقة والانتقال الى مصادر الطاقة المتجددة، 2. توطين الخدمات الصحية، 3. مدفوعات رقمية لاقتصاد رقمي، 4. تعزيز شمولة الحماية الاجتماعية 5. تعزيز استدامة الهيئات المحلية 6. تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي، 7. التعليم من اجل التنمية.

يشمل البرنامج الوطني للتنمية والتطوير أربعة ركائز أساسية للتطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي والتي تهدف الى اتخاذ مجموعة من التدابير الضرورية في كل ركيزة. **الركيزة الأولى: السياسة المالية وإدارة المالية العامة، والركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون وتشمل،** تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، تحقيق العدالة، وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير. و**الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال وتشمل** رقمنة خدمات الاعمال، وتطوير البيئة القانونية والتشريعية، و**الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين أداء قطاعات الخدمات الاساسية** (المياه، والطاقة، والاتصالات، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية).

تتقاطع مسارات التغيير الخمسة مع الركائز الاربعة لبرنامج التنمية والتطوير ومع المبادرات السبعة بشكل مباشر، كما تساهم نتائج مسارات التغيير في دفع اهداف المبادارات والركائز الاربعة للامام. تساهم ايضاً المبادرات والركائز في حال راعت من حيث التصميم والتنفيذ قضايا النوع الاجتماعي في تسريع الوصول للنتائج عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين. لمزيد من التفاصيل انظر الملحق الجدول (أ–1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

تتقاطع جميع مكونات الاستراتيجية من حيث الرؤيا عبر القطاعية والاهداف والنتائج الاستراتيجية والتدخلات السياسية مع الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة " **المساواة بين الجنسين** " والغايات التسعة المحددة في اطار الهدف الخامس، خاصة القضاء على التمييز، والعنف، والاعتراف باعمال الرعاية، والمشاركة في صنع القرار، والوصول الى الخدمات الصحية، والوصول الى الموارد الاقتصادية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وتعزيز السياسات. كما تتقاطع الاهداف والنتائج في المسارات الخمس المحددة مع باقي اهداف وغايات التنمية المستدامة المتلعقة في الحد من الفقر والقضاء على الجوع والوصول الى تعليم جيد وصحة جيدة وطاقة نظيفة ومياه وسكن لائق. كما تساهم النتائج المخططة في تعزيز الغايات المرتبطة في البيئة وتعزيز وبناء المؤسسات ومكافحة الفساد, انظر الجدول (أ–2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

القسم الخامس: التدخلات السياساتية والمشاريع والموازنة التقديرية

يستعرض هذا القسم اهم التدخلات السياساتية والمشاريع الجارية والتطويرية المرتبطة في النتائج الخاصة في مسارات العمل الاستراتيجية الخمسية، ويعرض الملحق في الجدول_ب تفاصيل كل تدخل سياساتي والمسؤوليات للوزارة والهيئة الرئيسية ذات العلاقة والجهات المساندة. ويستعرض ايضاً هذا القسم نظرة عامة للموازنة التقديرية لكل نتيجة.

5.1. التدخلات السياساتية والمشاريع

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة او الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية				
2.1 خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	1.برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات لمواجهة انتهاكات الاحتلال في كافة المحافظات 2.توفير خدمات الدعم الاجتماعي والصحي والنفسي لمواجهة انتهاكات في كافة المجالات 3.اتخاذ تدابير الحماية الواجبة من آثار انتهاكات الاحتلال	وزارة الصحة،هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون المرأة	برنامج دعم نفسي (UNODC) ,برنامج بناء أدلة إجرائية (UNFPA)	
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية	1.رصد الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء 2.استنهاض المجتمع الدولي لإدانة الجرائم الإسرائيلية ووقفها 3.التشبيك وإقامة الشراكات مع منظمات حقوق الانسان وأجهزة الامم المتحدة ورفع الوعي المجتمعي لإلقاء الضوء على واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال	وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية،	برنامج تطوير الرصد الكترونياً (UNFPA) , دعمESCWA فني	مشروع رصد وتوثيق عنف الاحتلال
2.3. النساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	1 وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات لدعم اكتساب النساء والفتيات مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة 2 التشبيك وإقامة الشراكات لدعم النساء الاكثر تضررا من ظروف الاحتلال	وزارة التنمية الاجتماعية، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون المرأة		مشروع دعم النساء المتضررات من ممارسات الاحتلال

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة او الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق				
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	1.مراجعة واقرار تعديلات على القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة للعمل اللائق من منظور النوع الاجتماعي. 2. تدابير مؤسساتية وتنظيمية لتعزيز دور التفتيس والرقابة والعمل النقابي ومؤسسات العدالة في انفاذ التشريعات المتبناه. 3. حملات توعية وتدريب واستشارات قانونية وبناء قدرات للنساء واللجان النسوية للمطالبة بحقوقهن وتقديم الشكاوى والقضايا الحقوقية العمالية. 4. وضع حوافز وتدابير خاصة لتشجيع التحول من الاقتصاد غير المنظم في قطاعات مختارة الى الاقتصاد المنظم وتحفير القطاع الخاص لتبني معايير العمل اللائق.	وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة العدل		مشروع زيادة نسبة النساء بسوق العمل بواقع 5% (UNWOMEN regional (office
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات	1.مراجعة وتحديث وعصرنة المنظومة التشريعية والسياسية بما يراعي الشمول وتمكين رياديات ورياديي الأعمال من النمو والاستمرار وتعزيز التنافسية وفق خطة تشريعية توافقية مبنية على التحليل المراعي للنوع الاجتماعي 2.تطوير منتجات وبرامج مصرفية ومالية مختصة للنساء في مختلف القطاعات وبناء قدرات النساء في المجال المالي 3.توفير خدمات تطوير اعمال نوعية وشاملة عبر حاضنات الأعمال والمسرعات وبرامج التمكين الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الواعدة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الصناعي. 4.تطوير برنامج وطني يعمل على تعزيز دور المرأة في التعاونيات ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي	وزارة العمل، وزارة الاقتصاد، وزارة شؤون المرأة، صندوق التشغيل، هيئة العمل التعاوني، وزارة الزراعة،....		مشروع الريادة والأعمال للنساء والفتيات. WOMENA/ GIZ مشروع oil + si-gewe التنمية الاجتماعية والاقتصادية
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم،	1. موائمة التشريعات الوطنية وفق خطة تشريعية تعزز الاعتراف باعمال الرعاية والمسؤوليات	وزارة التنمية الاجتماعية،		مشروع دعم الحضانات في

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة او الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	وحسن ادارتها والرقابة عليها وتخصيص حوافز لانشاء وادارة منشآت الرعاية 2. دعم وتيسير تاسيس او تطوير التعاونيات والمنشآت المجتمعية الناشطة في مجال الرعاية وخاصة في المناطق الريفية والبعيدة عن مراكز المدن 3. برنامج توعية مجتمعية يغطي الرجال والنساء والمؤسسات حول المسؤولية الجماعية لاقتصاد الرعاية ودور الرعاية المباشرة وغير المباشرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز كرامة العيش واستدامتها للجميع، 4. تبني وتنفيذ برامج تدريب وبناء قدرات فنية وادارية ومالية مستمر ومتطور ومستجيب لاحتياجات وواقع منشآت الرعاية	وزارة شؤون المرأة		المناطق المهمشة. مشروع ايطالي" التنمية الاجتماعية والاقتصادية "
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	1.حملات توعية مجتمعية شاملة معززة حول مجالات واهمية التدريب المهني والتعليم التقني والانخراط فيه 2. تاسيس وتهيئة وتطوير مراكز التدريب المهني والتقني بما يراعي احتياجات النساء والفتيات 3. برنامج مرافقة وتعليم مستمر ومتابعة للخريجين والخريجات من مراكز التدريب المهني والتعليم المهني 4. تدابير خاصة يتم شمولها في المراكز لتحفيز ذوات الاعاقة والنساء من المناطق بعيدة عن مراكز المدن، او الملتحقات في مساقات ريادية او مرتبطة في قطاعات اقتصادية واعدة	الهيئة الوطنية للتدريب المهني والتقني		مشروع تطوير مراكز التدريب المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي مشروع ايطالي" التنمية الاجتماعية والاقتصادية "
1.5 تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية والرقمية بشكل عادل وآمن، بما يرفع نسبة امتلاك الحسابات المالية واستخدام	1. إصدار أدلة ومعايير وطنية للشمول المالي المستجيب للنوع الاجتماعي. 2. إدراج مؤشرات جندرية للشمول المالي ضمن السياسات والخطط الوطنية. 3. التنسيق مع سلطة النقد والمؤسسات المالية لتطوير منتجات مالية ملائمة للنساء.	سلطة النقد		OIL

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة او الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
أدوات الادخار والتمويل والتأمين، ويسهم في زيادة مشاركة النساء الاقتصادية واستقلاليتهن المالية، خاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة بالعدوان.	4. تعزيز الأطر التنظيمية لحماية المستهلكات مالياً ورقمياً. 5. دعم برامج التثقيف المالي والرقمي للنساء.			
1.6 التمكين التكنولوجي والأتمتة	1. إدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات واستراتيجيات التحول الرقمي الوطنية 2. تطوير أطر تنظيمية وتشريعية داعمة للأمان الرقمي وحماية البيانات 3. بناء القدرات الرقمية والتكنولوجية للنساء والفتيات 4. أتمتة الإجراءات والخدمات الحكومية ذات الصلة بالنساء 5. تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات التكنولوجية			OIL + SE–GEWEW
الهدف الاستراتيجي الثالث، مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي				
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز	1.اقرار وتطوير التشريعات المرتبطة بحماية المرأة من العنف 2.الاستمرار في تقديم الخدمات القانونية للنساء 3. تطوير الانظمة التي تنظم عمل المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والرقابة على عمل تلك المؤسسات وتعزيز انظمة حماية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي 4. بناء القدرات واستحداث برامج التوعية في مجال التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد النساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل		مشروع مراجعة وتحديث التشريعات الخاصة في العنف المبني على النوع الاجتماعي
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية	1. سياسات خاصة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في التعامل مع قضايا العنف ضد النساء	وزارة شؤون المرأة ، وزارة	برنامج الصحافة الاستقصائية و	

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة او الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن	2.استهداف المؤثرين من رجال الدين والقضاء، والإعلاميين، والمعلمين، والشباب والطلاب ببناء القدرات وبرامج التوعية حول حقوق الانسان وقضايا العنف ضد النساء	التربية والتعليم والتعليم العالي	صحافة الحلول (UNODC)	
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	1. استهداف قدرات المؤسسات والعاملين والعاملات في المؤسسات التي تتعامل مع النساء من ضحايا العنف 2. تقييم ودراسة الحالات، وتقييم الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف والعمل على تطويرها 3. تحسين الخدمات المقدمة للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف وتقديم خدمات جديدة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة	برنامج بناء أدلة إجرائية (UNFPA)	مشروع تطوير البيوت الآمنة.
الهدف الاستراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار				
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية	1. تطوير وانفاذ التشريعات والقوانين ذات العلاقة بما يعزز مشاركة المرأة السياسية. 2.اجراءات تعزز انخراط النساء والشابات بفاعلية في الانتخابات المحلية والتشريعية والطلابية. 3.مراجعة الأنظمة الداخلية للغرف التجارية والاتحادات والنقابات المهنية بما يضمن زيادة المشاركة السياسية للنساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل، وزارة الاقتصاد، النقابات		مشروع المشاركة السياسية للنساء
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.	1.برنامج توعية وتدريب لتحصين النساء في مواقع صنع القرار من الوقوع في الفساد ومعزز لانخراط النساء في جهود مكافحة الفساد والحوكمة 2. مبادرات مصممة ومنفذة مع النساء والمؤسسات النسوية في مجالات حماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي وتطوير الاعمال في مجال الطاقة النظيفية. 3. حوافز خاصة لانخراط النساء في الانشطة والاندية الرياضية والثقافية	المجلس الاعلى للرياضة والشباب، سلطة جودة البيئة، هيئة مكافحة الفساد		مشروع ايطالي" التنمية الاجتماعية والاقتصادية "
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية	1.انخراط النساء الفلسطينيات وتعزيز قدراتهن بالمشاركة في الهيئات الدولية	مكتب الاتصال	برنامج الصحافة	مشروع بناء قدرات الوزارة

النتيجة عبر القطاعية	التدخلات السياساتية	الوزارة او الهيئة القيادية	المشاريع القائمة	المشاريع المقترحة
وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت	2.انخراط الاعلام في نشر خطاب ومحتوى إعلامي لتحفيز النساء على الانخراط بالعمل السياسي 3.احياء المناسبات الوطنية والدولية الخاصة بالمرأة 4. برنامج التربية على الحقوق السياسية للمرأة توسعت وزادت خاصة لدى الشباب والشابات في الجامعات الفلسطينية	الحكومي، وزارة شؤون المرأة، وكالات الاعلام الحكومي	الاستقصائية و صحافة الحلول (UNODC)	UNWOMEN+ AICS
الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات				
5.1 قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	1.تطوير اطر للبيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات وبناء قدرات العاملين من منظور النوع الاجتماعي 2 استمرار العمل على ضمان وصول المرأة والفتيات الى تعليم نوعي 3.توفير الرعاية والخدمات الصحية الشاملة والنوعية للفئات المهمشة 4.تحسين وصول النساء الى خدمات البنية التحتية	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة،		مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS
5.2 الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	1.توجيه الخطاب الإعلامي ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي إجراءات تمكن الاعلام ليستجيب للنوع الاجتماعي. 2.تعزيز الاعلام الرقمي والتكنولوجيا الحديثة في نشر قضايا المرأة			مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS
5.3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	1.إجراءات التنسيق معززة لأليات المرأة والنهوض بها 2.التشبيك المتواصل مع الشركاء لخلق توافق وطني على أولويات وقضايا المرأة			مشروع بناء قدرات الوزارة UNWOMEN+ AICS

5.2. نظرة عامة للموازنة.

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (مليون شيكل) 2025-2027	
		تشغيلية	تطويرية
الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية			
النتيجة1: خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	**حماية المرأة**	1.5	3
النتيجة2: جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضح امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية.	**حماية المرأة**	1.5	3
النتيجة3 لنساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	**حماية المرأة**	1.5	3
الموارد المالية المطلوبة للهدف1 (13.5) مليون شيكل			
الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق			
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	**تمكين المرأة**	3	6
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات	**تمكين المرأة**	1.5	3
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	**تمكين المرأة**	1.5	3
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	**تمكين المرأة**	1.5	9.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف2 (20) مليون شيكل			
الهدف الاستراتيجي 3: مكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتاة			
النتيجة1: بيئة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز.	**حماية المرأة**	0.3	3
النتيجة2: الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن.	**حماية المرأة**	1.5	14.5
النتيجة3 النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	**حماية المرأة**	1.5	30
الموارد المالية المطلوبة 3 (50.8) مليون شيقل			
الهدف الاستراتيجي 4: زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار			

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (مليون شيكل) 2025-2027	
		تشغيلية	تطويرية
النتيجة1: مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية.	**تمكين المرأة**	1.5	3
النتيجة2: النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح..	**تمكين المرأة**	3	6
النتيجة3 تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت من خلال العمل الفعال والتعاون مع الشبكات والمؤسسات الإعلامية والتكنولوجية والحقوقية المؤثرة محلياً، واقليمياً، ودولياً.	**تمكين المرأة**	0.9	3
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات			
النتيجة1: قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	**تمكين المرأة**	3	3
النتيجة2: الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	**تمكين المرأة**	3	1.5
النتيجة3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	**تمكين المرأة**	3	1.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف5 (15) مليون شيقل			

القسم السادس، تدابير المتابعة والتقييم لادارة الاستراتيجية

ستولي وزارة شؤون المرأة اهتماماً خاصا في تفعيل منظومة المتابعة والتقييم في اطار ادارتها للاستراتيجية عبر القطاعية وفق الدور المناط بها في قيادة الجهود والوطنية والمحلية والدولية الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين، ووفق، الجهود التي تقوم بها الامانة العامة لمجلس الوزراء، لرصد التقدم المحرز بتحقيق تدخلات الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، والتزاماتها في رصد المؤشرات الرئيسية من الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي إلى جانب المؤشرات المرتبطة بتوصيات لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز وقرار مجلس الأمن 1325، والعنف ضد المرأة، ومنهج عمل بيجين 30+، وفي هذا السياق ستعمل الوزارة على استحداث او تطوير الأدوات التالية:

1. **تفعيل وظيفة الرقابة والتقييم على مستوى وزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي:** بالاستناد الى مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج عبر القطاعية والمؤشرات الواردة في الاستراتيجية وفي اطار ما يتم عليه التوافق وطنياً للمؤشرات المطلوبة في لتقديم التقارير حول توطين اهداف التنمية المستدامة 2030 وفي اطار المؤشرات والمعلومات المطلوبة للأمم المتحدة ولجامعة الدول العربية وللحكومة الفلسطينية سيتم تطوير نظام رقابة وتقييم يضمن توفير المعلومات بشكل دوري من خلال أدوات ومصادر معلومات وطنية وذات مصداقية. سيعمل فريق من وزارة شؤون المرأة على تنسيق أنشطة الرقابة والتقييم حسب خطة يتم تطويرها في هذا السياق بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الشريك الرئيسي في رفد المعلومات لنظام) ومشاركة فاعلة من وحدات النوع الاجتماعي(الشريك الثاني). سيضمن نظام المتابعة والتقييم اصدار تقارير دورية لجميع المعنيين خاصة قيادة الوزارة واللجان والحكومة والمنظمات الدولية والعربية ذات الشأن والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المدني. ستعمل الوزارة ايضاً في هذا الاطار على تقييم دوري للتدخلات والبرامج والمشاريع الرئيسية المرتبطة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الخروج بدروس مستفادة تساهم في بناء المعرفة وتعميمها.

2. **تطوير الدراسات والأبحاث ذات العلاقة وتوظيفها في توجيه الخطط والمبادرات:** ستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وابحاث النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة على تخصيص المصادر البشرية اللازمة وتاهيلها لقيادة فرق وطنية من الوزارات ووحدات النوع الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث لدراسة وتحليل دوري لقضايا وفجوات النوع الاجتماعي في جميع القطاعات. ستعمل ايضاً الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على حصر جميع الدراسات والأبحاث المنشورة من قبل مؤسسات أخرى وتوفيرها باللغة العربية لجميع المعنيين كما ستعمل على وضع وجهة نظر الوزارة في هذه الدراسات.

3. **مأسسة العلاقة مع وحدات النوع الاجتماعي والمطالبة بزيادة عددها:** ستعمل وزارة شؤون المرأة من خلال مجلس الوزراء على اصدار قرارات باستكمال تشكيل او تفعيل وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات الحكومية والبلديات والاجهزة الأمنية وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة في جميع وحدات النوع الاجتماعي. كما ستعمل الوزارة على إيجاد آليات متابعة نصف سنوية على مستوى الوزراء لعمل وحدات النوع الاجتماعي للوقوف على المعيقات التي تواجهها الوحدات في القيام

بالمهام المنوطة بها. كما ستعمل الوزارة على بناء مستمر لقدرات كوادر وحدات النوع الاجتماعي من خلال التدريب وتوفير المصادر اللازمة.

4. تفعيل دور مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة والفريق الوطني: تشرف الوزيرة بشكل مباشر على عمل مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة واعمال الفريق الوطني المشرف على الاستراتيجية وذلك بمساندة من وكيل وزارة شؤون المرأة ومدير عام التخطيط والسياسات في الوزارة. ستعمل الوزارة على تفعيل الدور الرقابي وأعمال المتابعة للمهام المخططة في اطار مخرجات البرامج واعداد تقارير ربعية تصف التقدم المنجز في المهام والمخرجات وستعمل الوزارة على تفعيل دور الفريق الوطني في المراجعة السنوية للاستراتيجية القطاعية من خلال مراجعة الإنجازات التي تمت في محاور الاستراتيجية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.

5.مأسسة العلاقة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمة العربية للمرأة :تلتزم وزارة شؤون المرأة بتقديم جميع التقارير السنوية المطلوبة منها في اطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وخاص تقرير اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين بالإضافة الى مساهتمها في اعداد التقارير الدورية حول الهدف الخامس من اهدف التنمية المستدامة والمتعلقة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتفعيل دورها وفق التزاماتها وما يضمن حشد الجهود والمبادرات الدولية الداعمة للاستراتيجية ومأسسة العلاقة مع المؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع المدني بخصوص المشاريع، حيث تساهم مخرجات نظام المتابعة والتقييم في دور اساسي في ذلك

6. تنظيم العلاقة مع مراكز الأبحاث والدراسات والمؤسسات الاكاديمية ذات العلاقة: ستعمل وزارة شؤون المرأة على تطوير سياسة خاصة في علاقة الوزارة بمراكز الأبحاث والجامعات بهدف تفعيل دورها في تعميم قضايا النوع الاجتماعي من خلال التعليم والبحث وزيادة دورها التنموي وخاصة المراكز والكليات المختصة في دراسات المرأة او التنمية او التربية والعلوم الاجتماعية، واصدار التقارير التي تساهم في رصد المتغيرات وتحليل السياسات والتغذية الراجعة والمساهمة ورفد عمليات التخطيط الاستراتيجية المستقبلية

القسم السادس: الجداول

الجدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

الجدول (أ-2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الجدول (ج): نظرة عامة الموازنة 2025 - 2027

الجداول المرفقة

الجدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج واتباطها مع برنامج التنمية والتطوير 1

الجدول (أ-2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة 21

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية 25

الجدول (ج): نظرة عامة إلى الموازنة 2025 - 2027..... 61

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي وفق القرارات الأممية								
2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	1.عدد الإجراءات المتخذة لتوفير خدمات الوقاية والحماية للنساء المتضررات من الانتهاكات الإسرائيلية	2023	%17	20	30	40		الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية	1. عدد الإجراءات المتخذة لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي	2023	%18	25	30	40		

2.3. النساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	1.معدل إجراءات الإغاثة والانعاش التي تمت للاستجابة السريعة للنساء المتضررات من الانتهاكات الاسرائيلية	2023	%10	15	15	15			

الجدول (أ-1): الأهداف الاستراتيجية والنتائج واتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	1.عدد التشريعات التي تم تبنيها او تعديلها او الغائها ذات العلاقة في معايير العمل اللائق.	2025	0	1	2	3	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الثالثة: تحسين بيئة
	2.نسبة الزيادة في اعمال التفتيش على منشآت القطاع الاقتصادي المنظم وغير المنظم.	ستحدد لاحقاً		%5	%10	%30		
	3.نسبة الزيادة في معالجة قضايا العمل في المحاكم ونظام الشكاوى.	ستحدد لاحقاً		%5	%10	%20		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
								الاستثمار والأعمال
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال	1.نسبة الزيادة في النساء اللواتي يعملن لحسابهن	2023	12.9	13.1	14	16	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي المبادرة الاولى: أمن الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال
	2. نسبة الزيادة في النساء صاحبات الأعمال	2023	1.3	1.4	1.6	2		
	3. عدد التشريعات التي تم تعديلها او تبنيها او الغائها لتعزيز شمول النساء في قطاع الأعمال.	2025	0	2	5	8		
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	1.عدد التشريعات والسياسات الوطنية التي تم تبنيها لتعزيز قطاع الرعاية .	2025	0	1	2	4	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال الركيزة الرابعة:
	2.عدد منشآت الرعاية التي تقدم خدمات وفق مبدأ التضامن من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والمجتمع المحلي والهيئات المحلية	2025	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
								الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الاساسية
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة	1.عدد المساقات التدريبية المقدمة من مراكز وكليات التدريب المهني والتقني التي تم تطويرها او استحداثها بناء على سوق العمل المحلي والخارجي وشاملة للنساء والفتيات	2025	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	ستحدد لاحقاً	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال
	2.نسبة الزيادة في الخريجين من النساء من اجمالي الخريجين في مستويات التدريب المهني والتقني الاربعة.	2018-2019	34.2	38	40	42		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
1.5تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية والرقمية بشكل عادل وآمن، بما يرفع نسبة امتلاك الحسابات المالية واستخدام أدوات الادخار والتمويل والتأمين، ويسهم في زيادة مشاركة النساء الاقتصادية واستقلاليتهن المالية، خاصة في المناطق المهمشة والمتأثرة من العدوان المستمر	.1نسبة النساء المستفيدات من خدمات الشمول المالي الرسمية (حسابات بنكية/محافظ رقمية/قروض صغيرة/منتجات ادخار وتأمين)	**2025**		محدود/غير منتظم	10%	30%	مبادرة التمكين المالي والاقتصادي للنساء	الحوكمة والعدالة الاقتصادية
1.6التمكين التكنولوجي والأتمتة	نسبة النساء اللواتي يمتلكن مهارات رقمية أساسية ويستخدمن أنظمة أو أدوات تكنولوجية مؤتمتة في العمل أو تقديم الخدمات.				15%	**40%**	مبادرة التمكين الرقمي والتحول التكنولوجي للنساء	التحول الرقمي وبناء القدرات المؤسسية
مسار القضاء على العنف ضد المرأة								

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز	1.عدد البنود التشريعية او التشريعات التي تم تبنيها او تعديلها او الغائها ذات العلاقة في الحد من العنف المجتمعي.	2025	0	4	6	6	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون
	2. نسبة الزيادة في التزام اصحاب الواجبات في انفاذ التشريعات المقرة ذات العلاقة في الحد من جميع اشكال العنف.	سيحدد لاحقاً		%10	%20	%30		
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن	1.عدد البرامج والتدابير الوقائية المقدمة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات	2024	سيحدد لاحقاً	4	6	6		
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	2.معدل تقديم الخدمات الممولة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات	2023	%47.9	%60	%70	%80	المبادرة الثانية: توطين الخدمات الصحية المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
								والمؤسسية وتحسين مستوى الخدمات الاساسية
مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار								
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية	1.نسبة النساء في المناصب القيادية و الإدارية(مؤشر مركز	2023	%21.4	%25	%30	%35	المبادرات السبعة	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح	1.عدد المبادرات البرامج التي تشمل النساء في المجالات التي لها علاقة في حماية البيئة	2025	0	3	4	5		
	2. عدد المبادرات والمشاريع البيئية التي تشارك فيها نساء او تقودها مؤسسات نسوية.	2025	0	3	4	5		

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
								والمؤسسية وتحسين
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت	1.معدل مشاركة الطالبات في مجالس الطلبة	2023	**32.2%**	%40	%50	%60		مستوى الخدمات الاساسية
	1.معدل مشاركة الدولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لإظهار صورة وواقع المرأة الفلسطينية	2023	%33.3	%35	%40	%50		
مأسسة الاليات الوطنية الرسمية وغير الرسمية								
5.1. قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	معدل النظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل الوزارات	2023	**%12.8**	%20	%30	%50	المبادرة الاولى: أمن الطاقة والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة المبادرة الثانية: توطين الخدمات الصحية	الركيزة الرابعة: الارتقاء بالمنظومة التشريعية والمؤسسية وتحسين مستوى
5.2. الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	عدد المؤسسات الإعلامية التي تقدم برامج أسبوعية وبشكل ثابت على قضايا المرأة	2023	**1**	2	3	4	المبادرة الثالثة: مدفوعات رقمية لاقتصاد رقمي	

النتائج	المؤشر	خط الاساس		الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
		السنة	القيمة	2025	2026	2027		
5.3.التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	نسبة الزيادة في الاجتماعات التي تعقدها الوزارة مع اللجان التي تشرف عليها سنويا لتنسيق الجهود الوطنية وتعزيز التشبيك لتحقيق المساواة بين الجنسين	2023	**%55**	%60	%70	%80	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية المبادرة الخامسة: تعزيز استدامة الهيئات المحلية المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الخدمات الاساسية

النتائج عبر القطاعية التي تدفع تحقيق الهدف الاستراتيجي (مسار فضح عنف وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وفق القرارات الأممية) **للأمام**

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	1. عدد الإجراءات المتخذة لتوفير خدمات الوقاية والحماية للنساء المتضررات من الانتهاكات الإسرائيلية	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية	1. عدد الإجراءات المتخذة لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهدف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
2.3. النساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	1.عدد إجراءات الإغاثة والانعاش التي تمت للاستجابة السريعة للنساء المتضررات من الانتهاكات الاسرائيلية	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		
2.4 النساء أكثر تمثيلاً في المفاوضات والمبادرات المجتمعية ومبادرات السلام إنشاء "منصة وطنية النساء من أجل السلام	عدد النساء الممثلات في المفاوضات عدد المبادرات	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		

النتائج عبر القطاعية التي تدفع تحقيق الهدف الاستراتيجي (مسار اقتصاد فلسطيني جامع يعزز مشاركة المرأة الاقتصادية ويقدرها **) للأمام**

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	1.عدد التشريعات التي تم تبينها او تعديلها او الغائها ذات العلاقة في معايير العمل اللائق. 2.نسبة الزيادة في اعمال التفتيش على منشآت القطاع الاقتصادي المنظم وغير المنظم.	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية انظر الملحق: أ-1	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين	

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
	3.نسبة الزيادة في معالجة قضايا العمل في المحاكم ونظام الشكاوى.			انظر الملحق الجدول أ–2	
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات	1.نسبة الزيادة في منشآت الأعمال التي تقودها نساء 2.. عدد التشريعات التي تم تعديلها او تبنيها او الغائها لتعزيز شمول النساء في قطاع الأعمال.	المبادرة السادسة المبادرة الاولى	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال		
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في	1.عدد التشريعات والسياسات الوطنية التي تم تبنيها لتعزيز قطاع الرعاية .	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام	الركيزة الثالثة: الركيزة الرابعة:		

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	2.عدد منشآت الرعاية التي تقدم خدمات وفق مبدأ التضامن من القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والمجتمع المحلي والهيئات المحلية	الحماية الاجتماعية			
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	1.عدد المساقات التدريبية المقدمة من مراكز وكليات التدريب المهني والتقني التي تم تطويرها او استحداثها بناء على سوق العمل المحلي والخارجي وشاملة للنساء والفتيات 2.نسبة الزيادة في الخريجين من النساء من اجمالي الخريجين في مستويات التدريب المهني والتقني الاربعة.	المبادرة السابعة: التعليم من أجل التنمية	الركيزة الثالثة: تحسين بيئة الاستثمار والأعمال		

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
1.5 تمكين اقتصادي للنساء في المناطق المهمشة (مثل التدريب على الحرف اليدوية، التمويل الصغير).	عدد برامج التمكين الاقتصادي عدد المتدربين على برامج الحرف				

النتائج عبر القطاعية التي تدفع تحقيق الهدف الاستراتيجي (مسار القضاء على العنف ضد المرأة

) للأمام

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى	1.عدد البنود التشريعية او التشريعات التي تم تبنيها او تعديلها	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون	الهدف الخامس:	

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز	او الغائها ذات العلاقة في الحد من العنف المجتمعي. 2. نسبة الزيادة في التزام اصحاب الواجبات في انفاذ التشريعات المقرة ذات العلاقة في الحد من جميع اشكال العنف.	الحماية الاجتماعية		المساواة بين الجنسين انظر الملحق الجدول أ– 2	
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن	1. عدد البرامج والتدابير الوقائية المقدمة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات	المبادرة الرابعة: تعزيز عدالة وشمولية نظام الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون		
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل	2.معدل تقديم الخدمات الممولة من الدولة وفق المؤشر الإقليمي حول العنف ضد النساء والفتيات	المبادرة الثانية: المبادرة الرابعة:	الركيزة الرابعة:		

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية					

النتائج عبر القطاعية التي تدفع تحقيق الهدف الاستراتيجي (مسار المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة وفي صنع القرار **) للأمام**

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية	1.نسبة النساء في المناصب القيادية و الإدارية	المبادرات السبعة	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الرابعة:	انظر الملحق الجدول أ– 2	

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهدف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.	1.عدد المبادرات البرامج التي تشمل النساء في المجالات التي لها علاقة في حماية البيئة 2. عدد المبادرات والمشاريع البيئية التي تشارك فيها نساء او تقودها مؤسسات نسوية.	المبادرات السبعة	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون الركيزة الرابعة:		
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت	1.معدل مشاركة الدولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لإظهار صورة وواقع المرأة الفلسطينية 2.معدل مشاركة الطالبات في مجالس الطلبة				

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
4.4 قيادية نسوية مدربة على مهارات الوساطة وحل النزاعات بالتعاون مع منظمات دولية.	1. عدد المتدربات والممكنات في مواضيع مهارات الوساطة وحل النزاعات بالتعاون مع منظمات دولية	المبادرة الرابعة :تعزيز شمولية الحماية الاجتماعية	الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون وتشمل، تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، تحقيق العدالة، وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير.		

النتائج عبر القطاعية التي تدفع تحقيق الهدف الاستراتيجي (تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات) للأمام

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
5.1 قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	معدل النظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبل الوزارات	المبادرة الاولى: المبادرة الثانية: المبادرة الثالثة: الخامسة: المبادرة السادسة المبادرة السابعة	الركيزة الرابعة	انظر الملحق الجدول أ–2	
5.2 الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	عدد المؤسسات الإعلامية التي تقدم برامج أسبوعية وبشكل ثابت على قضايا المرأة				
5.3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو	نسبة الاجتماعات التي تعقدها الوزارة مع اللجان التي تشرف عليها سنويا لتنسيق الجهود الوطنية وتعزيز التشبيك لتحقيق المساواة بين الجنسين				

النتيجة عبر القطاعية	مؤشرات قياس الاداء	البرنامج الوطني للتنمية والتطوير		أهداف التنمية المستدامة	
		المبادرة	الركيزة	الغاية	المؤشر
قضايا المساواة بين الجنسين.					
5.4 تطوير اطر البيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات مطوره ، وبناء قدرات العاملين من منظور النوع الاجتماعي مجال العمل ذو العلاقة		الرابعة : تعزيز شمولة الحماية الاجتماعية	الركيزة الأولى: السياسة المالية وإدارة المالية العامة	وزارة المالية ضمن العمل على الهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة ومؤشر المال العام (C.5.1)	

الجدول (أ-2): الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق

النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل 1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال 1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية 1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة	الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين	• تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030. • وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030 • تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها • تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	1.1.4.5 2.1.4.5 3.1.4.5 1.1.a.5 2.1.a.5 2.a.5 1.b.5
الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية			
2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات 2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	1.2.1.16 2.2.1.16 1.3.1.16 4.1.16

النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
2.3. النساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة			1.1.3.16
الهدف الاستراتيجي الثالث، مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي مكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتيات			
3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز 3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن 3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	• القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان • القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال • القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)	1.1.5، 1.2.5، 2.2.5 1.1.3.5 2.1.3.5
الهدف الاستراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار			
4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية 4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.	الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	1.1.5.5 2.1.5.5 3.1.5.5 2.5.5

النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت			
الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات			
5.1.قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية 5.2. الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي 5.3. التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	• انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات • ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات • كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية • تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	1.c.5

الجدول (ب): التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الهدف الاستراتيجي الأول : زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق معايير العمل اللائق

النتيجة 1.1..بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1.مراجعة واقرار تعديلات على القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة للعمل اللائق من منظور النوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العمل جهة المسؤولية المساندة: وزارة العدل، وزارة الاقتصاد، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المراة، النقابات والاتحادات، منظمة العمل الدولية، رئاسة الوزراء	1.التشريعات التي تتعلق في منظومة العمل اللائق يتم مراجعتها وفق دراسات وتحليل السياسات. 2. خطة تشريعة خاصة في العمل اللائق المراعي للشمول يتم اعتمادها بمشاركة جميع الاطراف. 3, مسودات ومقترحات لتشريعات او تعديل تشريعات يتم رفعها ونقاشها لصناع القرار. 4. حوار ثلاثي منظم وفاعل حول المنظومة التشريعية في العمل اللائق . 5. سياسة خاصة في العمل المرن في القطاع العامة تم تبنيها.			الاصرار لنواصل المشوار تمويل UN WOMEN	إنجاز وإقرار نظام حوافز محدث يتضمن حوافز خاصة بالمشاريع النسوية وتفعيل النافذة الموحدة والخدمات الإلكترونية
2. تدابير مؤسساتية وتنظيمية لتعزيز دور التفتيس والرقابة والعمل النقابي ومؤسسات	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العمل جهة المسؤولية المساندة: النقابات والاتحادات، المؤسسات التمثيلية للقطاع	1.الادارة العامة للتفتيش في وزارة العمل تم تزويدها بالموارد البشرية والمادية اللازمة والدعم اللوجستي اللازم. 2. كادر الادارة العامة للتفتيش في وزارة تم تدريبية بشكل مستمر وفق التشريعات ومعايير العمل اللائق.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
العدالة في انفاذ التشريعات المتبناه.	الخاص، شبكات مؤسسات المجتمع المدني، وزارة الحكم المحلي، وزارة شؤون المرأة، منظمة العمل الدولية.	3. النقابات طورت دورها في متابعة قضايا العمال من الجنسين ومتابعة قضاياهم. 4. مؤسسات العدالة وضعت تدابير خاصة لتسريع التقاضي في القضايا العمالية. 5. المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص وضعت آليات ملزمة للاعضاء فيما يتعلق في العمل اللائق				
3. حملات توعية وتدريب واستشارات قانونية وبناء قدرات للنساء واللجان النسوية للمطالبة بحقوقهن وتقديم الشكاوى والقضايا الحقوقية العمالية.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة جهة المسؤولية المساندة: الاتحادات، وزارة العمل، وزارة العدل، النيابة العامة، الاعلام الرسمي	1.برامج توعية منظمة تستهدف النساء العاملات واللجان في الحقوق العمالية 2 برامج توعية عمالية تقدم من الاذاعات وتلفزيون فلسطين ووكالات الاعلام الرسمية. 3. دعم قانون مقدم للنساء المنتهكة حقوقهن العمالية. 4. تيسير ودعم تاسيس وتفعيل اللجان العمالية والنقابية 5. خط مجاني لشكاوى المرأة العاملة فاعلة ومعمم على جميع النساء في جميع المحافظات.				
4. وضع حوافز وتدابير خاصة لتشجيع التحول من الاقتصاد غير المنظم في قطاعات مختارة الى الاقتصاد	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الاقتصاد الوطني جهة المسؤولية المساندة: وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة شؤون المرأة، صندوق التشغيل، وزارة الزراعة، وزارة	1.سياسة وطنية خاصة في تدابير وحوافز للتحول من الاقتصاد غير المنظم الى القطاع المنظم. 2. حوافز مقدم من وزارات الاختصاص والهيئات لتحويل مشاريع النساء الى القطاع المنظم يشمل الزراعة، والاتصالات والاقتصاد الرقمي، والعاملات من المنزل، وعاملات المنازل. 3. اعفاءات ضريبية خاصة في مشاريع النساء في قطاعات محددة				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
المنظم وتحفير القطاع الخاص لتبني معايير العمل اللائق.	التنتية الاجتماعية، وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي					
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات						
1.مراجعة وتحديث وعصرنة المنظومة التشريعية والسياسية بما يراعي الشمول وتمكين رياديات ورياديي الأعمال من النمو والاستمرار وتعزيز التنافسية وفق خطة تشريعية توافقية مبنية على التحليل المراعي للنوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة الاقتصاد الوطني جهة المسؤولية المساندة: وزارة العدل، العمل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المراة، النقابات والاتحادات، منظمة العمل الدولية، رئاسة الوزراء	1.التشريعات التي تتعلق في الاعمال التجارية يتم مراجعتها وفق دراسات وتحليل السياسات. 2. خطة تشريعة خاصة في الأعمال التشريعة بما يرعاي للشمول يتم اعتمادها بمشاركة جميع الاطراف. 3, مسودات ومقترحات لتشريعات او تعديل تشريعات يتم رفعها ونقاشها لصناع القرار. 4. حوار ثلاثي منظم وفاعل حول المنظومة التشريعية الخاصة في الاعمال التجارية				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2.تطوير منتجات وبرامج مصرفية ومالية مختصة للنساء في مختلف القطاعات وبناء قدرات النساء في المجال المالي	جهة المسؤولية الرئيسية: سلطة النقد الفلسطينية جهة المسؤولية المساندة: وزارة الاقتصاد، مؤسسات المجتمع المدني، البنوك والشركات التمويلية، وزارة شؤون المرأة،	1.خطة وطنية للشمول المالي مع برنامج تنفيذي مبينة على الحوار 2. النساء وريادات الأعمال والمهنيات تتلقى تدريب وتثقيف مالي 3. البرامج والمنتجات المصرفية والمالية القائمة تتضمن حوافز خاصة لشمول النساء. 4. ادلة ومواد اعلامية خاصة للنساء والوصول للخدمات المالية. 5. منح وجوائز مالية خاصة للنساء في قطاعات واعدة .				
3.توفير خدمات تطوير اعمال نوعية وشاملة عبر حاضنات الأعمال والمسرعات وبرامج التمكين الاقتصادي بالتركيز على القطاعات الواعدة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الصناعي.	جهة المسؤولية الرئيسية صندوق التشغيل الفلسطيني جهة المسؤولية المساندة مؤسسات التعليم العالي، حاضنات ومسرعات الاعمال، وزارة الاقتصاد،	1.خدمات تطوير الأعمال والمسرعات تطوير وتوسع خدماتها لشمول النساء في جميع المحافظات وخاصة للمناطق والفئات الأقل حظاً. 2. روابط متينة مع المؤسسات والهيئات والرياديين على المستوى العربي والدولي والشتات الفلسطيني لتبادل الخبرات وتجنيد الدعم 3. ملتقى وطني لحاضنات ومسرعات الأعمال لتبادل الخبرات والمعارف وتطوير مناهج العمل وآليات التوعية والترويج للاعمال الريادية بما يراعي الشمول خاصة الوصول والاستدامة 4. برنامج للتحول والاقتصاد الرقمي للاعمال الريادية يرتكز على التوعية والتدريب والمرافقة.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		5. الخريجات من مؤسسات التعليم العالي تتلقى التدريب				
4.تطوير برنامج وطني يعمل على تعزيز دور المرأة في التعاونيات ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: هيئة العمل التعاوني جهة المسؤولية المساندة صندوق التشغيل الفلسطيني، وزارة شؤون المرأة، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، مؤسسات التمويل	1.تدريب التعاونيات والمجموعات النسوية العاملة في منشآت اعمال تعاونية غير مسجلة 2. خدمات تطوير الاعمال للتعاونيات والمجموعات النسوية في منشآت تعاونية غير رسمية متوفرة بنوعية وكمية تتوافق مع مبادىء الاقتصاد التضامني الاجتماعي 3. حوافز في الضرائب والتمويل وشراء المنتجات والتسويق للتعاونيات الرسمية وغير الرسمية. 4. النساء الحرفيات والباحثات عن عمل والمهنيات تتوفر لهن المعرفة والادوات والادلة والتيسير اللازم لتأسيس تعاونيات.				
1.3.اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية						
1.موائمة التشريعات الوطنية وفق خطة تشريعية تعزز الاعتراف باعمال الرعاية والمسؤوليات وحسن	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التنمية الاجتماعية جهة المسؤولية المساندة وزارة شؤون المراة، وزارة الاقتصاد، وزارة العمل،	1.التشريعات التي تتعلق في اعمال الرعاية يتم مراجعتها وفق دراسات وتحليل السياسات. 2. خطة تشريعة خاصة في اقتصاد الرعاية بما يراعي المسؤولية الجماعية يتم اعتمادها بمشاركة جميع الاطراف. 3, مسودات ومقترحات لتشريعات او تعديل تشريعات يتم رفعها ونقاشها لصناع القرار.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
ادارتها والرقابة عليها وتخصيص حوافز لانشاء وادارة منشآت الرعاية	منظمات المجتمع المدني، مؤسسات اصحاب الاعمال، النقابات والاتحادات	4. حوار ثلاثي منظم وفاعل حول المنظومة التشريعية الخاصة في الاعمال التجارية				
2. دعم وتيسير تاسيس او تطوير التعاونيات والمنشآت المجتمعية الناشطة في مجال الرعاية وخاصة في المناطق الريفية والبعيدة	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الحكم المحلي جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، النقابات، ديوان الموظفين، هيئة العمل التعاوني، القطاع الخاص	1.سياسة حكومية تشمل الحكم المحلي خاصة في انشاء ودعم تعاونيات ومنشآت في مجال الرعاية الاجتماعية في الوزارات والوزارات. 2. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل النقابات 3. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل الهيئات المحلية 4. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل مؤسسات القطاع الخاص. 5. دور حضانة يتم تاسيسها وتطويرها من قبل الوزارات.				
3. برنامج توعية مجتمعية يغطي الرجال والنساء والمؤسسات حول المسؤولية الجماعية لاقتصاد	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة شؤون المرأة جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، النقابات، مؤسسات القطاع	1.نماذج عمل ناجحة وممكنة في مجال اقتصاد الرعاية في فلسطين معممة ومنشورة. 2. حوار بين الاطراف تشمل النقابات والمؤسسات والوزارات حول المسؤولية الجماعية عن خدمات الرعاية. 3. ورش عمل ولقاءات عامة حول المسؤولية الجماعية.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الرعاية ودور الرعاية المباشرة وغير المباشرة	الخاص، مؤسسات المجتمع المدني	4. حملة توعية مجتمعية واسعة حول المسؤولية الاجتماعية في تقديم الرعاية ونتائج ذلك على النساء والمجتمع				
4. تبني وتنفيذ برامج تدريب وبناء قدرات فنية وادارية ومالية مستمر ومتطور ومستجيب للاحتياجات	جهة المسؤولية الرئيسية وزار التنمية الاجتماعية جهة المسؤولية المساندة وزارة المالية، القطاع الخاص، الحكم المحلي	1.مواد وأدلة تدريب لخدمات الرعاية وفق المعايير الوطنية معدة 2.العاملون والهيئات الادارية في مؤسسات الرعاية تتلقى التدريب المناسب وفق الاحتياجات التطويرية 3. المعدات واللوازم الخاصة في مؤسسات الرعاية متوفرة بتكلفة ميسرورة ونوعية				
النتيجة4.1.، التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.						
1.التوعية المجتمعية حول مجالات واهمية التدريب المهني والتعليم التقني ومراعاة الشمول	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، مؤسسات المجتمع المدني	1.مناهج التعليم العام تتضمن ابراز اهمية ودور ومجالات التدريب المهني والتعليم التقني بما يراعي الشمول. 2. حملات توعية مجتمعية منظمة وتستهدف الرجال والنساء والفتيات والفتيات حول دور ومجالات التدريب المهني بالتركيز على القطاعات الواعدة 3. مراجعة وتحديث الاحصاءات التي تتعلق في التعليم والتدريب التقني والمهني بما يراعي منظور النوع الاجتماعي				
2. تاسيس وتهيئة وتطوير مراكز التدريب	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني	1.خطة عمل وطنية لتطوير مراكز التدريب المهني والتقني وفق دراسة واقع تراعي الشمول والتطوير ومستجينية لتضمين تخصصات في قطاعات واعدة وفق احتياجات السوق المحلي والعربي.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
المهني والتقني بما يراعي احتياجات النساء والفتيات	جهة المسؤولية المساندة وزارات العمل، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم العالي	2. مراكز وفروع تدريب مهني وتقني في المحافظات تم تأسيسها 3. الموارد المالية والبشرية والمادية تم توفيرها لمراكز التدريب المهني والتقني بما يراعي الاحتياجات التطويرية والشمول. 4. تهيئة المراكز القائمة للتوائم مع احتياجات الجنسين. 5. موائمة او استحداث تخصصات تتوائم مع احتياجات السوق والشمول 6. تدريب وتعليم مستمر للكوادر الفنية والادارية في المراكز بما يراعي الشمول وتعزيز مخرجات التدريب والتعليم ويمكن النساء من الوصول الى مواقع صنع القرار في المراكز القائمة والتدريب على مهارات اخرى				
3. برنامج مرافقة وتعليم مستمر ومتابعة للخريجين والخريجات من مراكز التدريب المهني والتعليم المهني	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني جهة المسؤولية المساندة وزارات العمل، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم العالي	1.برامج التدريب المهني والتعليم التقني في المراكز تتضمن سياسات وادلة خاصة في المرافقة اثناء وبعد التدريب. 2. الخريجين والخريجات يتم مرافقتهم لمدة سنة بعد التخرج 3. فرص التشغيل المؤقت للخريجين يتم توفيرها وفق حوافز للمشغلين وبرنامج مرافقة.				
4. تدابير خاصة يتم شمولها في المراكز لتحفيز ذوات الاعاقة	جهة المسؤولية الرئيسية الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني	1. حوافز مالية خاصة للفتيات الملتحقات في التدريب المهني والتعليم التقني خاصة لذوات الاعاقة والنساء من المناطق بعيدة				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة القيادية	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
والنساء من المناطق بعيدة عن مراكز المدن، او الملتحقات في مساقات ريادية او مرتبطة في قطاعات اقتصادية واعدة	جهة المسؤولية المساندة وزارات العمل، التنمية الاجتماعية، التربية والتعليم العالي	عن مراكز المدن، او الملتحقات في مساقات ريادية او مرتبطة في قطاعات اقتصادية واعدة. 2.المواصلات متوفرة للفتيات وذوات الاعاقة الملتحقات في مراكز التدريب المهني والتعليم التقني.				

الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية

النتيجة، 2.1،خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1.برامج تدريبية وتوعوية لمقدمي الخدمات لمواجهة انتهاكات الاحتلال في كافة	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة المؤسسات الاعضاء في اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325	1.برامج تدريب مصممة للمؤسسات ولمقدمي خدمات الوقاية والحماية حول أجندة ومفاهيم المرأة والسلام والأمن، والقدرة على المشاركة في العمليات السياسية ومفاوضات السلام. 2.افراد المجتمع لديهم المعرفة والوعي بوجود خدمات اجتماعية، قانونية، وصحية في او بالقرب من المجتمعات في المناطق الأكثر تضررا من النزاع وانتهاكات الاحتلال. 3. حملة توعوية وتعريفية بخصوص لجان الإنذار المبكر النسوية في المناطق المختلفة تم اطلاقها. 4.النساء والفتيات تلقين التدريب والتوعية على التعامل مع مخلفات الحرب والألغام				
2.توفير خدمات الدعم الاجتماعي والصحي والنفسي لمواجهة انتهاكات في كافة المجالات	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة وزارة التنمية الاجتماعية، الهلال الأحمر الفلسطيني،	1.خدمات الحماية الاجتماعية والقانونية والنفسية والصحية وخدمات العون الاقتصادي متوفرة وشاملة 2.اجراءات عمل لمقدمي خدمات العدالة بما يضمن التعامل مع ضحايا انتهاكات الاحتلال خاصة العنف الجنسي بحيث				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	وزارة الصحة، هيئة شؤون الاسرى والمحررين، وزارة الداخلية	يشمل الخصوصية وحفظ الكرامة الإنسانية ودمج النساء من ذوي الاحتياجات الخاصة. 3.خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة مقدمة بجودة عالية للنساء والفتيات ضحايا انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي				
3.اتخاذ تدابير الحماية الواجبة من آثار انتهاكات الاحتلال	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون المرأة	1.انظمة الكترونية للإنذار المبكر لأثر الاحتلال متاحة ومتوفرة للنساء والفتيات الفلسطينيات. 2. .مراكز الحماية متوفرة لضحايا انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستجيبة للنوع الاجتماعي. 3.استراتيجية بلوائح ومعايير محددة تقدم الارشادات العملية لمنع انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على النساء والفتيات الفلسطينيات والاستجابة لها				
2.2. جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء والفتيات تم رصدها وفضحها امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية						
1. رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة	1.المرصد الوطني لرصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي فاعل 2.تقارير ودراسات نفذت حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي 3.الطواقم العاملة على المرصد تم بناء قدراتهم				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، الجهاز المركزي للاحصاء					
2. استنهاض المجتمع الدولي لإدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي ووقفها	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين،	1.تم تقديم المداخلات ورفع التقارير والدراسات والرسائل الرسمية لدعوة أجهزة الامم المتحدة للضغط على الاحتلال الإسرائيلي بخصوص الانتهاكات بحق النساء والفتيات الفلسطينيات ضمن اطر عمل اجسام الامم المتحدة كالأمانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الامن، المجلس الاقتصادي، مجلس حقوق الإنسان للالتزام باستخدام القانون الدولي. 2.تم تقديم مشاريع قرارات امام اجهزة الامم المتحدة لمسائلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته بحق النساء والفتيات الفلسطينيات. 3.تم عقد جلسات احاطة بوضع النساء والفتيات تحت الاحتلال الإسرائيلي. الرصد لتوثيق جرائم الاحتلال من قبل النيابة العامة بفعالية وكفاءة .تمهيدا للمساءلة في المسائل الدولية.، تنسيق الجهود بمذكرات نظام مع المؤسسات والهيئة المستقلة والنسوية في قطاع غزة لغايات توثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات من قبل الاحتلال الاسرائيلي.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		4. تقديم التقرير الطوعي حول تنفيذ دولة فلسطين لأجندة المرأة والسلام والأمن 5. تم تقديم احاطة إلى المقررين الخواص أصحاب الولاية بحالة انتهاكات حقوق المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي				
3.التشبيك وإقامة الشراكات مع منظمات حقوق الانسان وأجهزة الامم المتحدة ورفع الوعي المجتمعي لإلقاء الضوء على واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة وزارة شؤون المرأة، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين،	1.تم التنسيق والتعاون مع بعثات دولة فلسطين بوضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي وأثر الاحتلال من منظور نوع اجتماعي. 2.تم المشاركة في الاجتماعات السنوية الخاصة بذكرى إصدار القرار 1325. 3.تم تقديم مذكرة سياسية للأمين العام للأمم المتحدة فى الذكرى ال 25 لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325. 4. تم مشاركة الوزارة في أسبوع المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن في الذكرى 25 لتبني قرار 5 تم مشاركة الشباب/ات أعضاء المجلس الاستشاري الشبابي لوزارة شؤون المرأة أمام أجسام الأمم المتحدة لفضح انتهاكات حقوق الإنسان الواقعة على الشابات الفلسطينيات تحت الاحتلال				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		6. تم مُشاركة النساء الناجيات من الإبادة الجماعية وعنف الاحتلال أمام أجهزة الأمم المتحدة 7. تم التشبيك مع مبعوثيات الدول للاستفادة من تجاربهم في اعتماد سياسة النسوية الخارجية 8.تم العمل على إعداد انتوجرافيك وأفلام وثائقية تبين وضع النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي.				
2.3. النساء والفتيات الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة						
1.وضع وتنفيذ برامج بناء القدرات لدعم اكتساب النساء والفتيات مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة وزارة شؤون المرأة، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون القدس	1- تم العمل على رفع شأن المرأة الاسيرة والمحررة وجميع النساء اللواتي يعانين من وجود أسرى واسيرات في السجون الإسرائيلية. 2- تم العمل على تمكين المرأة المقدسية من المحافظة على وجودها وتنقلها ومواطنتها الكاملة في القدس. 3-تم تدريب قيادات نسوية على دمج النوع الاجتماعي في العمل الإنساني والإنعاش المبكر وإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة في الحوارات الاقليمية والدولية حول قيادة النساء المتضررات من الاحتلال				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2. التشبيك وإقامة الشراكات لدعم جهود التعافي للنساء الاكثر تضررا من ظروف الاحتلال	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة وزارة شؤون المرأة، هيئة الجدار والاستيطان، وزارة شؤون القدس، وزارة الدولة لشؤون الاغاثة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الحكم المحلي، سلطة الطاقة، سلطة المياه	1- الحشد والمناصرة مع الوزارات المعنية لزيادة دور النساء العاملات في الهياكل الحكومية المختلفة والمستفيدات من برامج الاغاثة والانعاش في وضع وتنفيذ هذه الخطط. 2. تم بحث سُبل التعويض عن الأضرار للنساء الضحايا الناجيات من العنف جنسي من الاحتلال، مع المؤسسات الدولية المعنية 3.تشكيل شبكات ضغط على المستوى القاعدي والوطني للنساء والفتيات المدافعات عن دور حقوق المرأة في الاغاثة والانعاش المبكر والتعافي واصالهن للعدالة. 3- تم العمل على دعم مبادرات اغاثية مبتكرة يقودها شباب في المجتمعات المختلفة لدعم النساء الأكثر هشاشة بسبب ظروف الاحتلال (النساء المهددات بالنزوح وهدم المنازل والنساء ذوات الاعاقة والنساء ضحايا العنف والناجيات منه)				
3. الشتبيك وبناء الشراكات مع المؤسسات الرسمية ذات الاختصاص للدول تحت النزاع لتبادل أفضل	جهة المسؤولية الرئيسية اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325 جهة المسؤولية المساندة	1. تم عقد لقاء افتراضي تنسيقي بين مسؤول ملف 1325 في فلسطين، ومسؤول ملف 1325 في جمهورية السودان. 2. تم عقد لقاء بين المؤسسة الرسمية لتنفيذ قرار 1325 في السودان، وأعضاء اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين، وتم تبادُل أفضل الممارسات.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الممارسات في الاستفادة من تنفيذ قرار ، 1325، على صعيد السياسات الداخلية والخارجية وكذلك الأنشطة والمبادرات	المؤسسات الاعضاء في اللجنة الوطنية لتطبيق قرار 1325					

الهدف الاستراتيجي الثالث: مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي

النتيجة،3.1. منظومة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1.العمل على تطوير التشريعات المرتبطة بحماية المرأة من العنف	جهة المسؤولية الرئيسية و المساندة:وزارة العدل، القضاء الشرعي، النيابة العامة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاعلام،	1.قانون حماية الأسرة من العنف تمت متابعته واقراره من كافة الجهات الشريكة. وكذلك قانون الاجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 2.قانون حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة رقم (4) لعام 1999 تمت مراجعته وتطويرها 3.احراز تقدم في مراجعة قانون الاحوال الشخصية والتي تعزز من حماية النساء من العنف، وما ينبثق عنه من قانون للأموال				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	هيئة مكافحة الفساد ، وزارة الصحة	المشتركة بين الزوجين، وإجراءات ناظمة للميراث وفق القرار بقانون للحقوق الارثية. 4.تم عمل مراجعة دورية للقوانين الناظمة لقطاعات التعليم والصحة والعمل من اجل رفع حساسية القوانين للنساء ذوات الاعاقة. 5.احراز تقدم في مراجعة قانون العقوبات والتي تعزز من حماية النساء من العنف 6. مسودة قانون الاعلام متضمنة نصا على منع نشر او انتاج اي مادة اعلامية لا تحترم حقوق المرأة وأنها مكفولة بموجب القوانين الفلسطينية والدولية ويجب احترامها. ومراجعة قانون رقم (10) لعام 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية. 7. إجراء تعديل القرار بقانون رقم 37 لسنة 2018م بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته، ونظام حماية الشهود والمبلغين، والتي تعزز الحماية للنساء 8.قانون مكافحة الاجار بالبشر تم اصداره 9. نظام مراكز الحماية للنساء المعنفات تم مراجعته ليشمل كافة النساء المعنفات				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		10. نظام التأمين الصحي تم مراجعته ويعفي النساء المعنفات من رسوم وتكليف العلاج 11. قانون المساعدة القانونية تم اصداره 12. دليل اجراءات نظام التحويل تم اطلاق العمل به.				
2.الاستمرار في تقديم الخدمات القانونية للنساء مجال العمل ذو العلاقة: مناهضة العنف ضد المرأة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العدل، النيابة العامة، مجلس القضاء الأعلى وزارة التنمية جهة المسؤولية المساندة	1.المساعدات القانونية للنساء ضحايا العنف تم تفعيلها ومأسستها ومواءمتها مع احتياجات النساء من ذوات الاعاقة وكبار السن أليات واضحة لتقديم المساعدة. 2.العيادات القانونية المتنقلة تم تفعيلها وتطويرها خاصة في المناطق المهمشة مع متابعة مستمرة للحالات المعنفة. 3.طورت منهجيات اعادة التأهيل في مراكز الاعتقال للمعتقلات والنزيلات ومراكز الاحتجاز والتأهيل. 4.مرشدات الدعم النفسي والاجتماعي قدمت المساعدة للنساء ضحايا العنف في المناطق النائية والمهمشة. واعتماد اليات لحماية مقدمي الخدمات 5. اعتماد دليل إجراءات نظام التحويل الوطني				
3. تطوير الانظمة التي تنظم عمل المؤسسات العاملة في مجال	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة الصحة، لجنة المرصد ،وزارة العمل	1.اجراءات الكشف عن حالات العنف في العيادات الصحية الاولية والثانوية مقيمة ومطورة بمعايير محددة تراعي خصوصية الحالة وحمايتها.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
مناهضة العنف ضد النساء والرقابة على عمل تلك المؤسسات وتعزيز انظمة حماية اجتماعية مستجيبة للنوع الاجتماعي	الشرطة/ حماية الاسرة' النيابة العامة، صندوق التشغيل/ وزارة التنمية ، وزارة الصحة	2.إجراءات وأنظمة تم تبنيها واضحة لعمل المرصد الوطني لضمان فعالية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المؤسسات العاملة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي. 3.لجان الرقابة في وزارة العمل تعمل وفق نظام عمل محدد بمعايير مستجيب للنوع الاجتماعي 4.الموارد المالية والبشرية اللازمة في وحدات حماية الاسرة من العنف ونيابة الاسرة متوفرة. التأكد من الموارد المالية والبشرية اللازمة في النيابات المتخصصة التي تعمل على الحماية من العنف (نيابة الاسرة ونيابة الجرائم الالكترونية ونيابة الاحداث والنيابات الجزئية كل حسب تخصصه) 5.معايير معتمدة لتشغيل النساء ضحايا العنف (مع الاهتمام بالنساء من ذوات الاعاقة). 6. النظر ببطاقة الوصف الوظيفي للقابلات في القطاع الصحي الحكومي لفحص مدى شمولية الوصف الوظيفي مسؤولية القابلة التعامل مع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بما ينسجم مع نظام التحويل الوطني للنساء المُعنفات رقم (28) لسنة 2022م.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
4. بناء القدرات واستحداث برامج التوعية في مجال التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد النساء	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة الداخلية،مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة،وزارة شؤون المرأة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل	1.الطواقم العاملة على مناهضة العنف تم بناء قدراتها في المساعدة القانونية على التشريعات والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بمناهضة العنف ضد النساء وحظر التمييز. 2.دليل تعليمي عن الحماية من العنف تم اعداده واعتماده من قبل نقابة المحامين ليكون متطلبا اساسيا مرفقا بطلبات الالتحاق للمحامين والمحاميات في النقابة (مثل التحرش الجنسي وحقوق المرأة والطفل). 3.عقدت ورش توعوية لطلبة المدارس والجامعات حول القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق النساء ومناهضة العنف ضدها 4.برامج تثقيفية وتوعوية في مواضيع القوانين والتشريعات تستهدف الرجال والشباب والعقوبات في حال تم تعنيف النساء 5. عداد دليل تدريبي للمُدربين لشأن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة				
3.2. الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن						
1. سياسات خاصة بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في	جهة المسؤولية الرئيسية: الاعلام الرسمي،وزارة شؤون المرأة، وزارة الثقافة ،	1.التوجه الحقوقي ومناهضة العنف ضد النساء مدمج في برامج وسياسات الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
التعامل مع قضايا العنف ضد النساء	المجلس الاعلى للشباب والرياضة	2.ضمان السرية والحماية للنساء في تناول الخبر الخاص بقضايا العنف ضدهن، من خلال معايير وضعت وعممت على الجهات الاعلامية بها. 3.لجان شبابية (ذكورا واناثا) شكلت لتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء، ونشر قصص نجاح والتعاون مع المؤثرين في المجتمع. 4.برامج إعلامية بثت بشكل مستدام حول العنف ضد المرأة على وسائل الاعلام 5. الحملة العالمية لمناهضة العنف (ال16 يوم) منفذة				
2.استهداف المؤثرين من رجال الدين والقضاء، والإعلاميين، والمعلمين، والشباب والطلاب ببناء القدرات وبرامج التوعية حول حقوق الانسان وقضايا العنف ضد النساء	جهة المسؤولية الرئيسية: الاعلام الرسمي،وزارة التعليم العالي، النيابة العامة، المحافظات، وزارة شؤون المرأة، الشرطة، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وزارة الاوقاف، المؤسسات الكنسية،	1.برامج تدريبية بشكل منتظم للإعلامين والاعلاميات تم تنفيذها حول حقوق الانسان والعنف ضد النساء. 2.القدرات والمعرفة للشباب والفتيات على حقوق النساء ومحاربة العنف الممارس ضدهن تم تعزيزها. وشاركوا في التوعية واحداث التغيير في الصورة النمطية ضد المرأة 3.قدرات المعلمين/ات والمرشدين/ات الاجتماعيين، تم بناءها على حقوق الانسان.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		4.حملات توعوية مستدامة تم عقدها تستهدف الطلبة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في المستويات التعليمية المختلفة. بحيث تم استهداف طلاب المدارس والجامعات 5.حملات التوعية بالعنف الالكتروني نفذت في المدارس والجامعات والاندية الشبابية والمخيمات الصيفية، بحيث تم استهداف طلاب المدارس والجامعات 6.انتاج المادة التوعوية لمناهضة العنف ونشرها عبر منصات وزارة الاعلام. 7. برامج توعوية تثقيفية لائمة المساجد والخطباء والواعظات ورجال الدين في القضاء الشرعي والمؤسسات الكنسية حول العنف ضد النساء.				
3.اجراء مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي للعام2026	جهة المسؤولية الرئيسية: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الجهة المساندة: وزارة شؤون المرأة	1.مراجعة منهجية وآليات العمل في مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي. 2. مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي منفذ. 3. تقرير مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي صادر ومعمم.				
3.3.النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية						

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1. استهداف قدرات المؤسسات والعاملين والعاملات في المؤسسات التي تتعامل مع النساء من ضحايا العنف	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، لجنة الحالات الخطرة (التحويل)	1.قدرات الطواقم العاملة للمؤسسات المنضوية في نظام التحويل وتحديداً مقدمي الخدمات تم تقييمها بشكل دوري حول آلية التعامل مع حالات التحويل بين المؤسسات ومعالجة الثغرات. 2.الفريق الفني المختص بمتابعة الحالات الخطرة خاصة محاولات الانتحار تم تقييمه وبناء قدراته على التقييم وفحص شدة الخطورة. 3.قدرات الطواقم العاملة للمؤسسات المنضوية في نظام التحويل تم تقييمها بشكل دوري حول آلية التعامل مع حالات التحويل بين المؤسسات ومعالجة الثغرات. 4.الدعم الفني للمؤسسات النسوية القاعدية نفذ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وركز في المناطق الاكثر تهميشا في توفر الخدمات والكشف عن العنف.				
2. تقييم ودراسة الحالات، وتقييم الخدمات المقدمة للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف والعمل على تطويرها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التنمية الاجتماعية، مجلس القضاء الأعلى، القضاء الشرعي، النيابة العامة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة	1.تقييم دوري لدراسة الحالة للنساء ضحايا العنف، ونوعية الخدمات الارشادية والقانونية والنفسية المقدمة للنساء المعنفات تحسنت. 2.الخدمات المقدمة في القطاع الاجتماعي، والأمني، و القضائي للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف تم تقييمها وتطويرها.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		الخدمات المقدمة في القطاع الصحي للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف وتطويرها.				
3. تحسين الخدمات المقدمة للنساء من ضحايا العنف والناجيات من العنف وتقديم خدمات جديدة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، الشرطة/ حماية الاسرة، ووزارة الصحة، النيابة العامة	1.البنية التحتية في مراكز وبيوت الحماية تم تقييمها وتحسينها بما يتوافق اعتماد الية وسياسات واضحة لحماية الناشطات والمدافعات عن حقوق الانسان مع ضمان الحق في الحصول على الخدمة بكرامة وبما يتلاءم مع جميع الفئات من النساء، وما يراعي امن وحماية النساء. 2.بيوت حماية امنة للطفلات من ذوي الإعاقة تم توفيرها. 3.الخط الامن في وحدات حماية الاسرة 106 منتشر على أوسع نطاق. 4.لغة الاشارة متوفرة في القطاع الشرطي والصحي، والنيابة العامة. 5.شبكة حماية الطفولة مقدم لها الدعم الفني اللازم. 6.خدمات التعليم المهني والتقني متوفرة في مراكز الحماية بشهادات معتمدة 7.أماكن متخصصة متوفرة لاستقبال الحالات المعنفة في القطاع الصحي				

الهدف الاستراتيجي الرابع، زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار

النتيجة، 4.1.مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1. تطوير وانفاذ التشريعات والقوانين ذات العلاقة بما يعزز مشاركة المرأة السياسية.	جهة المسؤولية الرئيسية: أجهزة منظمة التحرير، وزارة شؤون المرأة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العمل	1.السياسة الخاصة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "ان لا تقل نسبة النساء عن 30% في المواقع القيادية" مراجعة ومؤكد عليها للجهات ذات العلاقة. 2. قانون الانتخابات العامة معدل بما يضمن رفع نسبة الكوتا إلى 30%، ويحدد معايير لقبول قائمة المُرشحين للانتخابات لدى لجنة الانتخابات المركزية ويشمل اسم المرشح الصريح وفقاً لبطاقة الهوية، والصورة الشخصية للمُرشح. 3. قانون الهيئات المحلية معدل بما يضمن رفع نسبة الكوتا إلى 30%، ويحدد معايير لقبول قائمة المُرشحين للانتخابات لدى لجنة الانتخابات المركزية ويشمل اسم المرشح الصريح وفقاً لبطاقة الهوية، والصورة الشخصية للمُرشح. 4.قانون العمل النقابي تمت مراجعته 5.قوانين الخدمة العسكرية مراجعة ومطورة لرفع مشاركة المرأة في قطاع الأمن				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
2.اجراءات تعزز انخراط النساء والشابات بفاعلية في الانتخابات المحلية والتشريعية والطلابية.	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة شؤون المرأة، وزارة التعليم العالي	1.لجان الاسناد والتوجيه والإرشاد مأسسة ومنظمة 2.دستور موحد لمجالس الطلبة في كل الجامعات الفلسطينية يضمن مشاركة الطالبات في كافة مراحل العملية الانتخابية 3.ميثاق واضح من الأحزاب السياسية لتعزيز ترشيح النساء في الانتخابات بفاعلية واشراكها في لجان المصالحة والتنسيق الوطني				
3.مراجعة الأنظمة الداخلية للغرف التجارية والاتحادات والنقابات المهنية بما يضمن زيادة المشاركة السياسية للنساء	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة	1.الأعضاء والعضوات في النقابات المهنية والاتحادات لديهن الوعي والمعرفة بالأنظمة الداخلية للنقابات والاتحادات. 2.الأنظمة الداخلية للنقابات المهنية مراجعة ومستجيبة للنوع الاجتماعي 3.الأنظمة الداخلية لاتحاد الغرف التجارية مراجعة ومستجيبة للنوع الاجتماعي 4. الأنظمة الداخلية لاتحاد عمال فلسطين واتحاد نقابات عمال فلسطين مراجع ومستجيب للنوع الاجتماعي.				
4.2.النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح.						
1.برنامج توعية وتدريب لتحصين النساء في مواقع صنع القرار من	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، هيئة مكافحة الفساد.	1. برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات توعوية مستمرة حول الشفافية والنزاهة والحوكمة ومكافحة الفساد وآثارها على النوع	الخطة الاستراتيجية الوطنية	تعزيز المسؤولية الجماعية		

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الوقوع في الفساد ومعزز لانخراط النساء في جهود مكافحة الفساد والحوكمة		الإجتماعي وحقوق الإنسان في المؤسسات التي تدير شأناً عاماً معدة ومنفذة. 2. مدونة سلوك للمؤسسات والمراكز النسوية معتمدة ويتم متابعة الالتزام في تنفيذها .	عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد للأعوام (2025-2030)	في الوقاية من الفساد والابلاغ عنه		
2. مبادرات مصممة ومنفذة مع النساء والمؤسسات النسوية لحماية البيئة والحد من آثار التغير المناخي وتطوير الاعمال في مجال الطاقة النظيفية.	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، هيئة سلطة البيئة، سلطة الطاقة	1.برنامج توعية بيئية يشمل النساء والفتيات منفذ على المستوى المحلي والوطني . 2. مبادرات لحماية البيئة تقودها نساء وتستهدف النساء والمجتمع. 3. مشاريع طاقة بديلة يتم دعمها بشكل فردي وجماعي على المستوى المحلي والمؤسسي.	إستراتيجية البيئة عبر القطاعية 2025-2027			

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
3. حوافز خاصة لانخراط النساء في الانشطة والاندية الرياضية والثقافية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، المجلس الأعلى للرياضة والشباب	1.برامج ادماج للنساء في الانشطة الرياضية المختلفة من خلال الاندية ومبادرات محلية 2. مراكز رياضية في التجمعات السكنية البعيدة عن مراكز المدن للنساء تم تأسيسها او دعمها.				
4.3.تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت						
1.انخراط النساء الفلسطينيات وتعزيز قدراتهن بالمشاركة في الهيئات الدولية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الخارجية	1.نساء مرشحات للجان التعاقدية أو غيرها من اللجان والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة. 2.السفارات والقنصليات الفلسطينية نظمت انشطة لجهة تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الخارجية. 3.التبادل الثقافي بين فلسطين والعالم معمم التجربة الانسانية عن طريق البعثات التعليمية. 4. فلسطين شاركت في الهيئات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة وتنسيق الجهود الوطنية				
2.انخراط الاعلام في نشر خطاب ومحتوى إعلامي لتحفيز النساء على الانخراط بالعمل السياسي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.مواد إعلامية انتجت حول دور نساء فلسطينيات ، كنماذج في العمل السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الوطني، الثقافي. 2.عكس صورة مشرقة للمرأة الفلسطينية أو عرض سيرة حياة رائدات فلسطينيات قياديات وذلك للعمل على تغيير صورة المرأة التقليدية في المجتمع.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		3.الاعلاميات لديهن القدرة على كيفية استخدام الاعلام الاجتماعي في نشر وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.				
3.احياء المناسبات الوطنية والدولية الخاصة بالمرأة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.احياء اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية. 2.احياء اليوم العالي للمرأة. 3.المشاركة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للمرأة السنوية. 4.المشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية للأليات الوطنية لمعنية بالنهوض بالمرأة في الدول العربية				
4. برنامج التربية على الحقوق السياسية للمرأة توسعت وزادت خاصة لدى الشباب والشابات في الجامعات الفلسطينية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم العالي	1.بناء قدرات وتثقيف كافة أفراد المجتمع بمبادئ حقوق المرأة وحقوق الانسان بشكل عام 2.تعاون وشراكات بين القطاع الحكومي والأهلي في مواضيع النوع الاجتماعي ومفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان				

الهدف الاستراتيجي الخامس، تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات

5.1 قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
1.تطوير اطر للبيانات والسياسات والدراسات والخطط والموازنات وبناء قدرات العاملين من منظور النوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة، وحدات النوع الاجتماعي، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وزارة العدل، وزارة الخارجية.	1. الاستمرار في توفير قاعدة بيانات للتمايز بين الجنسيين في جميع القطاعات. 2. توفير دراسات تحليلية للتمايز بين الجنسيين في جميع القطاعات. 3.بناء قدرات الطواقم العاملة في التخطيط ورسم السياسات في التخطيط المبني على النوع الاجتماعي. 4.الرقابة والتقييم على وضعية التمايز بين الجنسيين والخطط الوطنية. 5.الوصول الى موازنة حساسة للنوع الاجتماعي. 6. تعزيز الحوار مع الشركاء الدوليين والمانحين على قضايا النوع الاجتماعي 7. تقييم الخطط والسياسات ومدى استجابتها للنوع الاجتماعي. 8. اطار وطني لمؤشرات النوع الاجتماعي يستجيب للتقارير المحلية والدولية. 10. تنفيذ التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. 11.اطار وطني لسياسات المساواة بين الجنسين. 12. بناء قدرات العاملين على قضايا النوع الاجتماعي				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		13. ادخال تحسينات على تصميم المشاريع الحكومية بما يضمن استجابتها للنوع الاجتماعي 14. التقارير بموجب الاتفاقيات الدولية التي دولة فسطين طرفا بها (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، بيجين معدة. 15. استمرار العمل على موائمة اهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس مع الخطط التنفيذية للمؤسسات الحكومية، الهدف العاشر المُتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والهدف السادس عشر المُتعلق بالعدل والمؤسسات القوية 16. مؤشرات محددة تدعم عمل قاعدة بيانات التمايز بين الجنسين تم تحديثها				
2. استمرار العمل على ضمان وصول المرأة والفتيات الى تعليم نوعي	جهة المسؤولية الرئيسية وزارة التربية والتعليم العالي	1.دعم رياض الاطفال في المناطق وللأسر الاقل حظاً. 2.دعم الانشطة اللامنهجية في جميع المدارس.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		3.تدريب جميع طواقم المناهج حول النوع الاجتماعي في المناهج. 4.متابعة الالتزام في التعليم الاساسي حسب نظام خاص 5.تطوير البنية التحتية الملائمة للطلبة في المناطق الاقل حظاً. 6.تفعيل الارشاد المدرسي 7.توفير حافلات لنقل الطلبة في التجمعات البعيدة عن المدارس. 8.دعم وادماج من خلال التعليم المدمج للطلبة ذوي الاعاقة في المدارس والجامعات. 9.بناء وصيانة وشراء او اجار مدارس في القدس 10.دعم التعليم المساند 11.دعم تعليم الفتيات في الجامعات 12.تشريع يلزم التعليم ما قبل المدرسة 13. دعم وصول الانترنت للأماكن المُهمشة والعائلات الفقيرة، لدعم التعليم الافتراضي في حالات الطوارئ				
3.توفير الرعاية والخدمات الصحية	جهة المسؤولية الرئيسية وزار الصحة	1.تطوير عيادات صحية للمناطق المهمشة. 2.توعية مجتمعية في الصحة الانجابية 3.تثقيف في الامور الجنسية في المدارس.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
الشاملة والنوعية للفئات المهمشة		4.بناء قدرات مقدمي الخدمات في مجال التواصل مع الرجال والنساء والفتيان والفتيات. تطوير مهارات التواصل مع الافراد بما فيهم الاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن 5.مراجعة التشريعات الصحية من منظور النوع الاجتماعي. 10.بناء قدرات الكادر النسوي في المؤسسات الصحية. 11.توفير عيادات صحية متنقلة 12. التقييم المستمر لمراكز الولادة ومعالجة الثغرات 13.مواءمة كافة المباني والمنشآت ومراكز الرعاية الصحية، والخدمات من منظور النوع الاجتماعي (لتشغيل النساء والاطفال وكبار السن، وذوات وذوي الإعاقة) 14.موائمة كافة المصاعد لتصبح أكثر استجابة لذوي وذوات الاعاقة (البصرية على وجه الخصوص)				
4.تحسين وصول النساء الى خدمات البنية التحتية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة النقل والمواصلات، وزارة الثقافة، سلطة المياه، سلطة الطاقة، سلطة	1.متابعة استجابة مجمعات النقل العامة لحاجات النساء والرجال والفتيان والفتيات. 2.تفعيل الرقابة على وسائل النقل العام وحركة المرور. 3.حملات لدعم التجمعات المحرومة من كميات المياه اللازمة. 4..توفير وتحسين مصادر الطاقة الكهربائية والاخرى للمناطق المهمشة والنساء الفقيرات.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
	البيئة، وزارة الاشغال العامة.	5.دعم وتبني المبادرات الثقافية التي تراعي النوع الاجتماعي في المجتمع. 6. قضايا البيئة والتغير المناخي والاقتصاد الأخضر مستجيبة للنوع الاجتماعي 7. سكن لائق متوفر للاسر المحرومة او التي هدمت منازلها 8. موائمة الابنية العامة لاحتياجات النساء 9. توفير مصادر مياه للتجمات المهمشة والمحرومة بعدة طرق، (نقاط تعبئة) 10.تشجيع اعادة استخدام المياه الرمادية في الحدائق المنزلية.				
5.2 الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي						
1.توجيه الخطاب الإعلامي ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.دراسة وتحليل الخطاب المجتمعي على مواقع التواصل الاجتماعي نحو قضايا المرأة. 2.رصد وتوثيق الاعلام تجاه قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. 3.بناء قدرات الاعلاميين والاعلاميات في مجال تمكين المرأة والنوع الاجتماعي.				
2.إجراءات تمكن الاعلام ليستجيب للنوع الاجتماعي.		1.صياغة ميثاق شرف للإعلام ومتابعته فيما يخص النساء. 2.اجراءات لحماية الاعلاميات والإعلاميين الذين يتناولون قضايا المرأة.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		3.تبني مساحات واسعة وثابتة لمعاجلة وتوعية قضايا المرأة في وسائط الاعلام				
5.3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.						
1.إجراءات التنسيق معززة لأليات المرأة والنهوض بها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة شؤون المرأة	1.تم العمل على تعزيز بيئة حوكمة النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة. 2.تم تصميم اجراءات لتعزيز متابعة الاتصال والتواصل بين وحدات النوع الاجتماعي ومراكز تواصل ووزارة شؤون المرأة. 3. تم العمل على مواصلة تسجيل الجمعيات النسوية وتقديم الدعم الفني اللازم لها. 4.تم العمل على تعزيز التنسيق مع اللجنة الاستشارية للنوع الاجتماعي في قطاع الأمن.				
2. التشبيك المتواصل مع الشركاء لخلق توافق وطني على أولويات وقضايا المرأة.		1.تم تطوير أداة لتعزيز بيئة النزاهة من منظور النوع الاجتماعي. ودراسة اثر الفساد بأشكاله المختلفة على تمكين النساء باتجاه اكثر المتضررين منهم . 2.لقاءات توافقية بين جميع الاطراف الفاعلين في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين على الأولويات والاستراتيجيات الوطنية.				

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		المشاريع الرئيسية	
			الاستراتيجية	الاهداف	قيد التنفيذ	جديدة/ مقترحة
		3.تم العمل على زيادة فاعلية التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص				

الجدول (ج): نظرة عامة إلى الموازنة 2025 – 2027

الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز وحماية مشاركة المرأة في الاقتصاد والتكنولوجيا والقوى العاملة

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
1.1.بيئة العمل في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لائقة وآمنة ومعززة للنساء في سوق العمل	**تمكين المرأة**	3	6	1	2	1	2	1	2
1.2. بيئة أعمال شاملة وداعمة ومعززة للنمو والاستدامة، تتيح للنساء الانخراط بفاعلية في الاعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاعمال الابتكارية ومنشآت الاقتصاد التضامني الاجتماعي والتعاونيات	**تمكين المرأة**	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
1.3. اقتصاد رعاية فلسطيني منظم، يضمن تقديم خدمات رعاية نوعية وميسورة ومستدامة في جميع المناطق والفئات المستحقة ويضمن حقوق العاملين في منشآت الرعاية	**تمكين المرأة**	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
1.4. التدريب المهني والتقني متطور وشامل ويراعي الاحتياجات المتجددة لسوق العمل والقطاعات الاقتصادية الواعدة.	**تمكين المرأة**	1.5	9.5	0.5	2	0.5	3	0.5	3.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف1 (12) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 2: مكافحة جميع اشكال العنف ضد المرأة والفتاة									
النتيجة1: بيئة تشريعية وسياسية وإجراءات عملية مهيئة ومفعلة تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز.	**حماية المرأة**	0.3	3	0.1	1	0.1	1	0.1	1
النتيجة2: الثقافة والاعراف والانماط الاجتماعية والمؤسسية مناهضة ومعززة لتتمتع النساء والفتيات بمجتمع خال من العنف ضدهن.	**حماية المرأة**	1.5	14.5	0.5	4.5	0.5	5	0.5	5
النتيجة3 النساء الضحايا والناجيات من العنف يتمتعن بتمكين كامل من الخدمات خاصة العدلية والصحية والتعليمية	**حماية المرأة**	1.5	30	0.5	10	0.5	10	0.5	10

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
الموارد المالية المطلوبة للهدف2 (50.8) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 3: زيادة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار									
النتيجة1: مشاركة المرأة في السلطة ومواقع اتخاذ القرار زادت خاصة في النقابات والاتحادات والهيئات المحلية.	**تمكين المرأة**	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
النتيجة2: النساء والفتيات لها فرص المشاركة الفاعلة في المجال الاجتماعي والثقافي والبيئي وتعزيز الحوكمة والاصلاح..	**تمكين المرأة**	3	6	1	2	1	2	1	2
النتيجة3 تسليط الضوء على المرأة الفلسطينية وقضاياها ومشاركتها السياسية قد زادت من خلال العمل الفعال والتعاون مع الشبكات والمؤسسات الإعلامية والتكنولوجية والحقوقية المؤثرة محلياً، واقليمياً، ودولياً.	**تمكين المرأة**	0.9	3	0.3	1	0.3	1	0.3	1
الموارد المالية المطلوبة للهدف3 (14.4) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 4: تعزيز العمل بأجندة المرأة والسلام والأمن تطبيقاً لقرار 1325 لحماية المرأة من الاعتداءات والانتهاكات الاسرائيلية									

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة1: خدمات الحماية وجهود الوقاية من آثار انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي تم تعزيزها وتوسيعها للنساء والفتيات	**حماية المرأة**	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
النتيجة2: جرائم الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء تم رصدها وفضح امام منظمات حقوق الانسان واجهزة الامم المتحدة والوكالات الدولية.	**حماية المرأة**	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
النتيجة3 لنساء الاكثر تتضررا من ظروف الاحتلال توفرت لهن مقومات الصمود وخطط الاستجابة السريعة	**حماية المرأة**	1.5	3	0.5	1	0.5	1	0.5	1
الموارد المالية المطلوبة للهدف4 (13.5) مليون شيقل									
الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز مأسسة المساواة بين الجنسين وتعميم احتياجاتهم في كافة القطاعات									
النتيجة1: قضايا النوع الاجتماعي تم تضمينها وادماجها في الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع والموازنات القطاعية للمؤسسات الرسمية الرئيسية	**تمكين المرأة**	3	3	1	1	1	1	1	1

النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	برنامج الموازنة ذو العلاقة	التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027		2025		2026		2027	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة2: الاعلام الفلسطيني تم تعزيزه وتمكينه ليستجيب لقضايا النوع الاجتماعي	**تمكين المرأة**	3	1.5	1	0.5	1	0.5	1	0.5
النتيجة3 التنسيق والتشبيك مع الآليات الوطنية الداعمة لتمكين المرأة توسع وتعزز نحو قضايا المساواة بين الجنسين.	**تمكين المرأة**	3	1.5	1	0.5	1	0.5	1	0.5
الموارد المالية المطلوبة للهدف5 (15) مليون شيقل									